الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

14 **ربيع أول** 1437 –13 **ديسمبر** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	14
حقوق الإنسان فى العالم	28

صالح الخثلان: السياسة المحافظة لنا خدمتنا ثمانية عقود في وجه المتغيرات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19046385

الرياض – عمر البدوي

في ظل حال من السيولة السياسية المنهمرة في الشرق الأوسط، يغدق النظّار ونقلة الأخبار بكم هائل من التحليل السياسي غير المنضبط بتقاليد التحليل الراسخة، ما يزيد المشهد ضبابية والصورة تعقيداً، يشتبك التحليل بالأهواء الأيديولوجية، فيصدر مسخاً مشوهاً حاداً في انحيازه إلى طرف صاحبه.

وأمام تصدّر أنصاف المحللين وخبراء السياسة والتحليل، يعيب صوت المنطق الممهور بالخبر والتجربة والاطلاع، يخفت نور العلمية في عتمة الارتجالية، بقصد أو من دونه تضمحل الموضوعية تحت تطاحن الرايات.

رويداً رويداً ينساب ضوء القلة المميزة ليبدد سطوة الأغلبية العادية كما يسميها أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود صالح بن محمد الخثلان، الذي يحمل مشعل التحليل المتأني والمستوعب لشروط الحال وظروفها الموضوعية، فيصدر عنه التحليل منضبطاً بساعته الموضوعية وليس ملحقاً بإيقاع الموجة وركابها.

يحتفظ الخثلان مثل قليل غيره بآراء تخالف تيار الموافقين دائماً وعلى كل حال، تساعد في توسيع رقعة الخيارات وتمديد إطار المسؤولية الجماعية لمستقبل الوطن وتأهل واقعه إلى حيث ينبغي ويحسن به.. إلى نص الحوار:

كيف تجد المخرجات الأكاديمية لكليات وأقسام العلوم السياسية في ظل فرص الحراك السياسي الشحيحة في عالمنا العربي؟

-حال مخرجات أقسام العلوم السياسية لا تختلف عن غيرها، فهناك حال ثابتة في كل التخصصات وهي قلة مميزة وأغلبية «عادية»، وإن كنا نأمل بأن حجم الأولى يزداد، حيث التحديات تتراكم والكوادر المؤهلة قليلة جداً. لكن للأسف لا يوجد إدراك لأهمية هذا التخصص، وندفع ثمن هذا في ضعف حضورنا الديبلوماسي في مؤسسات إقليمية ودولية، والذي لا يتناسب مع مكانة المملكة إطلاقاً.

<كيف تلمس واقع حقوق الإنسان لدينا؟ ولماذا لا تحظى السعودية لدى المنظمات والمجتمع الخارجي بصورة مشجعة في هذا الخصوص؟

-حدث تحسن في حال حقوق الإنسان، ولكنه تحسن بطيء ومبتسر. وأخيراً بدأنا نشعر بحال تجميد للمسيرة وظهر توجه إعلامي يشعرنا بأن حقوق الإنسان ليست جزءاً من الرؤية؛ فالمرحة تتطلب الحزم والعزم، وهذا في ظن وسائل الإعلام يستوجب ترحيل كل القضايا. ولا شك في أن هذا تشويه لهذه المرحلة، ولا يتفق مع ما سمعناه مراراً من خادم الحرمين الشريفين حين كان أميراً لمنطقة الرياض، كما أن من يروج لمثل هذا الرأي لا يدرك حجم الإساءة التي يلحقها بالمملكة في هذه المرحلة الصعبة. أما صورتنا الحقوقية في الخارج، فلن تتغير من خلال تحرك إعلامي خارجي، بل بجهد داخلي حقيقي.

<يبدو أن النسخة الأخيرة من «الانتخابات البلدية» تشهد بأفول التجربة وخيبة النتائج بما لا يشجع على انتشار عدوى الآليات لطموحات أخرى؟

المرحلة الأولى في هذه الانتخابات التي وجدت رواجاً كبيراً كونها جاءت ضمن مشروع إصلاح كبير شكل زخماً غير مسبوق على الساحة المحلية، وتضمن الإذن بتأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء هيئة حقوق الإنسان وهيئة الصحافيين وبدء الحوارات الوطنية حول قضايا جوهرية. كل هذا تراجع في مقابل ارتفاع مستوى الوعي السياسي، ودفعت الانتخابات البلدية الثمن، فلم يعد هناك سوى قلة يؤمنون بأهميتها، إذا تجاوزنا بالطبع الاهتمام لاعتبارات لا علاقة لها بمفهوم المشاركة.

<الحراك المحلي غارق في اشتباك أيديولوجيات مستقدمة من الخارج، هل المشكل هوياتي أم تيارات تتسلى ببعضها أمام نقص المتاحات العامة؟

-كون هذه الأيدولوجيات تشكلت أصلاً في الخارج فهذا لا يعيبها, والعالم اليوم أصبح متداخلاً لدرجة تختفي فيها الحدود بين الداخل والخارج. هذا الحراك على رغم كل ما يشوبه يمثل حالاً إيجابية ويشير إلى تعقد المجتمع السعودي بعد أربعة عقود من التنمية الاجتماعية والتعليمية.

قبل سنوات مولت إحدى الدول الأوروبية دراسة شاملة للتحولات في المملكة كان أحد أهم مواضيعها «الجدل الثقافي» ودلالاته لمستقبل المملكة. هذا الحراك ليس للتسلية، بل يعبر عن تعددية في الرؤى نحو قضايا جوهرية يأتي في مقدمها مسألة الهوية، والحاجة لبيان وتحقيق الانسجام والتكامل بين مستوياتها المختلفة.

<هل يمكن القول بأننا نعاني «تخمة محللين سياسيين»؟

-نعم وهذا مؤسف، فالغالبية العظمى من هؤلاء لا شأن لهم بالسياسة سوى متابعة الأحداث ومعرفة بعض المفردات وقدرة كلامية، وضرر أكثرهم لا يقل عن الضرر الناتج من ممارسات سياسية خاطئة فهم يسهمون في تزييف الوعي. وكما دفعنا ثمن استباحة الفتوى بخروج فئات ضالة، فنحن اليوم ندفع ثمن استباحة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بتعميق الجهل وتبسيط وتضليل الرأي العام.

<كيف تجد أداء الخارجية السعودية الآن، خصوصاً وأنك ألمحت إلى ضرورة توسيع دائرة اتخاذ القرار في الشؤون الخارجية بالتزامن مع رؤية ٢٠٣٠؟

-حدثت نقلة في خطاب سياستنا الخارجية، فأصبحت سمته الحزم والمواجهة، وكان لهذا أثر إيجابي على مستوى الرأي العام الذي يقومه مقارنة بخطاب إيراني عدائي. وإذا كانت النبرة «الصارمة» في الخطاب من أجل الوصول لهذا الاثر على الرأي العام، ومن ثم تحقيق مكاسب شعبية، فهذا يعد نجاحاً. إلا أن ما يظهر لي أن هذا الخطاب الجديد يعبر عن مرحلة وليس مجرد رغبة في كسب رأي عام، ولذلك فتقويمه يتطلب النظر في ما هو أبعد من مجرد تأثيره الإعلامي. ومن هذه الزاوية أرى أن سجل النجاح لا يرقى لمستوى الخطاب. وهذا متوقع، فالسياسة الخارجية صعبة وأطرافها ومتغيراتها متعددة والخطاب أبسط أدواتها، وحين لا يترجم رؤية شاملة وينطلق من اعتبارات استراتيجية، فقد يضر ولا ينفع.

<هل «المحافظة السياسية» في الخارجية السعودية أصبحت جزءاً من الماضي لا يمكن العودة إليه في ظل الظروف الراهنة؟

-هــذه المحافظـــة السياسية خدمت المملكة لأكثر من ثمانية عقود. لنتذكر أن الازمات في المنطقة ليست طارئة، والتحديات لها تاريخ طويل. ففي الخمسينات والستينات حدثت ثورات أطاحت بأنظمة ملكية تبعها نشاط قومي امتزج باليسار وشكل تحدياً لما تبقى من ملكيات، وتبعت ذلك ثورة دينية رفعت شعار نصرة المستضعفين، ولقيت في بدايتها أصداء كبيرة في العالم الإسلامي، ولحق ذلك ثلاث حروب لا يبعد مركزها عن الرياض سوى مئات الكيلومترات، وقبل 15 سنة دخلت المملكة في مواجهة حادة مع أكبر حلفائها نتيجة الهجمات الإرهابية. كل هذا أصبح من الماضي، وزاد حضور المملكة الإقليمي والدولي ودخلت مجموعة الـ20. هل تعلم السر؟ السر بكل بساطة هو السياسة الخارجية المحافظة. هذه المحافظة لا تعني الضعف، بل التزام مبدأ الصبر الاستراتيجي والتحرك الصامت.

<العلاقات الخليجية أصبحت أكثر تماسكاً بعد اجتذاب قطر إلى فلك المشتركات، وتحالف التحديات التي يقف على رأسها إيران، كيف تفسر حميمية الإمارات وبرود عمان والمشهد الخليجي بشكل عام؟

-هذا التماسك هو الوضع الطبيعي، في حين أن الخلاف والتنافر يثيران الاستغراب والاستهجان بالنظر الى الكم الكبير من المشتركات بين دول الخليج. في ظني أن تفسير هذه الحال الإيجابية بين دول الخليج يتمثل أولاً في ما يمكن تسميته بوجود «كيمياء شخصية» بين قادته، كانت غائبة في السابق، وثانياً زيادة درجة التوافق في إدراك التهديدات المحيطة بدول المجلس، ما يستوجب المزيد من التنسيق. أما عمان فموقفها لا يمكن وصفه بالبرود ابداً؛ فهي حال دائمة تقوم على مبدأ النأي بالنفس والابتعاد عن المشكلات العربية – العربية، وظهر هذا في حالات مهمة مثل الموقف من مصر بعد اتفاقات كامب ديفيد والثورة الإيرانية والحرب العراقية - الإيرانية. وخدمت هذه السياسة عمان ومكنتها من التركيز على الداخل وكسب احترام إقليمي ودولي. ونصيحتي لدول الخلجي أن تقدر لعمان هذه السياسة وهذا الدور وتتعايش معه.

<يبدو وكأن رمانة علاقتنا بروسيا قلقة، تنامي نفوذها يغري بالتواصل عقلانياً، وكارثية أدائها في المنطقة تحتّم مواجهتها أخلاقياً، كيف نضبط الرمانة؟

-هناك إشكالات متعددة تعوق تطور العلاقة مع أول دولة اعترفت بالمملكة، ويصعب تلخيصها في سطور, لكني سأكتفي هنا بمتغير مهم، لكنه غير واضح، ويتمثل في الصور الذهنية التي يحملها كل طرف عن الآخر. الروس تشكلت عندهم صورة سلبية عن المملكة أثناء الحرب الباردة تتمثل في النظر للمملكة من زاوية علاقتها بالولايات المتحدة، وأن كل تحركاتها الخارجية محكومة بتلك العلاقة، ولا يمكن أن تخرج عنها.

في المقابل لدينا صورة عن روسيا جاءت نتيجة الانقطاع الطويل عنها بكونها ضعيفة وليس لديها ما يستحق ترقية العلاقات معها لمستويات أعلى.

في عهد الملك عبدالله ظهر ما يشير إلى تجاوزنا لهذه الصورة السلبية، وشاع حديث عن رغبة في بناء شراكة استراتيجية، إلا أن هذا تلاشى بسرعة، ما أكد الصورة الذهنية التي يحملها الروس عن المملكة.
الصراع في سورية وتدخل روسيا العسكري عقد العلاقة، وهذا أمر مستغرب بالنظر إلى اشتراك الرياض وموسكو في نظرة استراتيجية للآثار المحتملة لاستمرار الصراع.
بقي أمر مهم، وأرى أن علينا التنبه له وهو استسهال إعلان نوايا ووعود بعقد صفقات عسكرية من دون سعي لالتزام بها، فهذا يعزز الصورة الذهنية السلبية، ومن ثم يعوق تطور العلاقات.
<هل من أفق للإصلاح السياسي يلمع في فضاء العالم العربي وفي القلب منه دول الخليج؟
للأسف أن تداعيات «الربيع العربي» الخطرة بددت كل الآمال بالإصلاح في العالم العربي، وساد شعور بالقلق من أي تغيير أو حتى نقد ومطالبة بالإصلاح خشية أن يقود إلى تلك النتائج الكارثية، وأصبح المزاج العام راغباً في بقاء الأوضاع كما هي. لكن ما يجب تذكره هو أن الربيع العربي وتداعياته كانا نتيجة غياب الإصلاح واستمرار الجمود السياسي في مجتمعات مرت بتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة.
<ذكر سابقاً أن إيران «نمر من ورق»، ولكن نفوذها الآن يتسع إلى درجة جعلت قوى العالم تتفاهم معها مباشرة، كيف نتعامل مع الموقف المتأزم على صفيح ساخن من الطائفية غير المسبوقة؟
-إيران «نمر من ورق بمخالب فولاذية» هو قول يكرره الأمير تركي الفيصل دائماً كونها تمارس سياسة عدوانية في وقت تعاني من أوضاع داخلية صعبة، وأنا اقتبست هذا القول في إطار الرد على هذا الشعور السائد والحديث المكرر في الإعلام العربي عن تفوق إيران وهيمنتها على أربع عواصم عربية، وهو حديث للأسف يأتي في إطار حرب نفسية يبدو أنها حققت نجاحاً بدلالة انتشار هذا الوصف والتعامل معه وكأنه حقيقة واقعة.
في رأيي أنه وباستثناء العراق، حيث مَكن الاحتلال الأميركي وتفكيك مؤسسات الدولة إيران من الهيمنة عليه، فتأثير إيران محدود وليس كما يشاع. ففي سورية هي في موقف الدفاع وتستنزف يومياً عسكرياً ومالياً، وفي لبنان وجودها قديم وسبق الربيع العربي وسببه التركيبة السياسية المعقدة، أما في اليمن فهي، تستثمر أوضاعاً أتيحت لها في إطار منافسة إقليمية. نحن بحاجة لتفكيك مفهوم الهيمنة الإيرانية والنظر إليها بموضوعية كشرط أولي لنجاح مواجهتها، والبداية لا بد أن تكون في العراق، حيث المواجهة الحقيقية التي لن تكون سهلة أبداً، لكنها تتطلب استراتيجية عربية طويلة الأمد، وليس تحركات قصيرة.
<كيف تفسر حالات التعاطف الشعبي مع أردوغان في مقابل «فوبيا الإخوان» النخبوي، سببها، وأثرها؟
-التعاطف مع الرئيس التركي يعود إلى ما يعبر عنه من مواقف قوية تجاه قضايا الأمة وتجد لها أصداء إيجابية في الشارع الذي يشعر بحال من الضعف والسكينة أمام قوى إقليمية ودولية تعبر صراحة عن أطماعها وتمارس سياسات عدوانية من دون وجود من يتصدى لها. والشارع لا يهمه سوى الخطاب وقوته ولا ينشغل أبداً بمقارنته بالواقع. أما خوف النخب من الإخوان فأصبح حالاً مرضية وألحق أضراراً بالمجتمعات العربية. وهنا أجد تشابهاً بين نظرة الغرب للمسلمين والتعامل معهم من زاوية الإرهاب، ونظرة هذه النخب لأي رغبة في الإصلاح والخروج من هذا المأزق من زاوية ضيقة تتمثل في «خطر الإخوان»، وهذه بلا شك نظرة غير موضوعية، وانعكست سلباً على مسيرة الإصلاح.
<لماذا راجت فكرة حتمية المواجهة بين «الربيع العربي» ودول الخليج التي باءت بتهمة تبني الثورة المضادة؟
-الحكومات الخليجية نظرت إلى ما حدث للربيع العربي من زاوية ما تعرضت له الأنظمة الجمهورية، ولذلك اتخذت موقف المواجهة. هذه نظرة خاطئة فالأنظمة السياسية في دول الخليج تختلف جذرياً عن الأنظمة الجمهورية، خصوصاً في مسألتين مهمتين: مصدر الشرعية ودرجة العنف الرسمي.
النظام الجمهوري يقوم على فكرة السيادة الشعبية، إلا أن تلك الأنظمة تصادمت مع هذا المفهوم، ولذلك فقدت شرعيتها تماماً وانتهت إلى مواجهة عنيفة مع مجتمعاتها. في دول الخليج مصدر الشرعية لا علاقة له بالسيادة الشعبية، ومطالب الإصلاح ليست سوى نتيجة طبيعية للطفرات التنموية الكبيرة التي مرت بها المجتمعات الخليجية، وانعكست على العقد الاجتماعي، ما يستوجب إعادة صياغته في اتجاه يعزز الشرعية، ويعيد الحيوية للأنظمة السياسية.
رسائل إلى:
عادل الجبير
- عميد الديبلوماسية في القرنين الـ20 والحادي والـ21, هنري كيسنجر وصف الديبلوماسية السعودية بالغموض البناء الذي مكنها من إدارة ملفات شائكة وعلاقات صعبة، ونحن اليوم بحاجة للعودة لتلك الخاصية، فالمباشرة في الديبلوماسية تقلل من خياراتك.
مجلس التعاون الخليجي

- صيغة «التعاون» لم تعد كافية لمواجهة التحديات والأخطار الراهنة.
مجلس الشؤون السياسية والأمنية
- القضايا والتحديات اليوم معقدة ومتشعبة جداً، ولا يمكن التصدي لها من دون تحضير جيد تقوم به أجهزة بحثية مساندة على درجة عالية من التأهيل والاستقلالية.
كليات العلوم السياسية والحقوق
- تدرسان أهم قضيتين في كل المجتمعات: ممارسة السلطة ومشروعيتها وضبطها، وعلى رغم ذلك هذه التخصصات لا تجد ما تستحق من تقدير.
عبدالله النفيسي
- الشأن السياسي معقد جداً ومتعدد المتغيرات ولا يمكن التعامل معه بنظرة أحادية وأحكام قطعية.
مجلس الشورى
- يجب على المجلس ألا يتوقف عند الوظائف المحددة له في نظامه, فالأدوار تتطور بتطور الظروف، ومضى وقت كافٍ لينظر المجلس في توسيع دوره، وعليه ألا ينتظر توسيع هذا الدور من خلال منحه صلاحيات، بل العمل على اقتناصها.
ملامح
ولد صالح الخثلان في العاصمة السعودية الرياض عام 1382، وانخرط في مدارسها خلال مراحل التعليم العام، إذ درس الابتدائية في الفاروق، والمتوسطة في الشافعي، وأخيراً الثانوية في بدر.
ولما كانت تلك الأيام مصبوغة بحال من التسييس المرتفع إذ تمر المنطقة العربية بحال من التقلبات السياسية غير المنتظمة، مضي في دراسة العلوم السياسية حتى نال درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الملك سعود عام 1985 التي يعمل بها الآن في التخصص ذاته.
واصل تعليمه مباشرة وحصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة كانسس (لورنس) الولايات المتحدة الأميركية عام 1989، والدكتوراه في التخصص ذاتها ومن الجامعة نفسها عام 1993،
ليعود إلى بلاده ويبدأ في التدريس الجامعي، إذ شغل منصب عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، وقبله رئيس قسم العلوم السياسية، وتم اختياره عضواً في مجلس الشورى في دورته الجديدة، إضافة إلى عدد من الجمعيات والمراكز التي انضم إليها، وصب خلاصة خبرته ومعرفته إيماناً بالأهداف التي اعتنقها والأفكار التي استحوذت عليه واستعمرت تفكيره، إذ تولى منصب نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعضوية الهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي مرشحاً عن المملكة.
كما عمل رئيساً لتحرير مجلة الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود، وعضو مجلس إدارة مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، وأمين المجلس التنسيقي لمراقبة الانتخابات البلدية خلال الدورة الأولى للانتخابات، إضافة إلى عدد من العضويات في جمعية دراسات آسيا الوسطى، والجمعيتان الأميركية والسعودية للعلوم السياسية.
وخلال عمله الجامعي وعضويته في كم واسع من المنظمات الحقوقية والسياسية قدم أبحاثاً ودراسات في مواضيع مختلفة، رفعت من درجة حضوره في الوسط الأكاديمي والمعرفي، تناول عبرها علاقات دول المنطقة مع القوى الكبرى وانعكاساتها، والعلاقات السعودية والسياسة الخارجية السعودية وفرص الانتقال الديموقراطي على حقوق الإنسان ومواضيع أخرى لامست حاجة المنطقة وشعور ساكنيها متعلقة بالربيع العربي والإرهاب والإصلاح في الوطن العربي.
كما شارك في كتابة مقالات سياسية في عدد من الصحف المحلية والإلكترونية (عكاظ, الجزيرة ,الرياض. الوطن، الحياة، إيلاف، التقرير)، وفي برامج إذاعية وتلفزيونية.

«حقوق الإنسان" في السعودية نشاط جديد متصاعد.. يُواجه بالانتقاد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/m/story/19004448#sthash.O16HOlWu.dpbs

عرف السعوديون النشاط المؤسسي لحقوق الإنسان قبل حوالى 12 عاماً، حين تم إنشاء «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» (أهلية)، وبعدها بعامين ولدت »هيئة حقوق الإنسان» (حكومية)، اللتان أخذتا على عاتقهما هذه القضايا، رسمياً وشعبياً. إلا أن نشاط الجهتين لم يحمهما من سهام النقد، التي وجهت لهما من المواطنين، وحتى من مجلس الشورى .

وتبذل الجمعية والهيئة جهوداً للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايته ضد كل ما يمكن أن يتعرض إليه من أذى وظلم وتعسف وعنف وأمور مشابهة أخرى تخالف الأنظمة واللوائح الخاصة بحقوق الإنسان .

وشهدت القضايا الحقوقية تنامياً لافتاً في السنوات الأخيرة، إذ استقبلت الجمعية خلال الأعوام العشرة الأولى منذ إنشائها حتى العام 2014 حوالى 40 ألف قضية، فيما سجلت في العام الماضي 2015 أكثر من 48 ألفاً. أما الهيئة فاستقبلت خلال خمسة أعوام فقط (من 1428 إلى 1432) أكثر 12ألف شكوى، وتلقت في مقرها الرئيس في الرياض خلال العام 2014 فقط، 1025 شكوى .

وتزامناً مع «اليوم العالمي لحقوق الإنسان» الذي صادف السبت الماضي الـ10 من كانون الأول (ديسمبر)، عبّر عدداً من متابعي موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» عن آراءهم فيما يخص وضع حقوق الإنسان في السعودية، إلا أن معظم الردود جاءت «سلبية .«

إذ اعتبرت أروى الصالح أن دور هيئة حقوق الإنسان لم يثمر بشيء لصالح المرأة السعودية، قائلة: «ماذا فعلتم لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ورفع التمييز عنها؟ .«

وأشارت »لمياء» إلى ضعف دور الهيئة، في قولها: «أوراقي وملف قضيتي كامل لديكم من شهر، لم يتم الرد علي». ووافقتهما «لوفين» مدونة أن «حقوق الإنسان كاملة إن كنت ذكراً، ومعدومة إن كنتِ أنثى». وقوبل دور الهيئة والجمعية بانتقادات واسعة في ملف حقوق المرأة، إثر مطالبة سعوديات بنزع ولاية الذكور عنهن .

وأكد المحامي محمد الضميان مبدأ عدم التمييز في الحقوق، مدوناً أن «عدم التمييز هو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية قبل أن تقره القوانين الدولية والداخلية، والمهم هو تطبيقه على أرض الواقع». واتفق معه «خالد»، عندما صرح: «من أكبر مظاهر التمييز هو نظام الولاية الذي يجب أن يتم إسقاطه«، داعياً إلى «الحد من العنف ضد المرأة .«

فيما وجه أبو إبراهيم حديثه إلى جمعية حقوق الإنسان، قائلاً: «الأسواق مليئة بالألعاب التي تحث على الجريمة والسرقة والقتل، خصوصاً ألعاب البلاستيشن وغيره مثل حرامي السيارات. وليش (لماذا) ما توجهوا بحظرها .«

ولم يقتصر الانتقاد على المواطنين، إذ انتقد مجلس الشورى السعودي أداء هيئة حقوق الإنسان، وذلك بعد ما عرضت الأخيرة تقريرها الأول في حزيران (يونيو) العام الماضي، واتهم المجلس، الهيئة بـ«التقصير» في عملها الحقوقي .

وأشار المجلس إلى غياب أي معلومات عن السعوديين المسجونين بالخارج في تقريرها، فضلاً عن وجود قصور في حقوق المرأة ومتحدي الإعاقة، ومتابعة حقوق السجناء بلا محاكمة .

وفي المقابل، صاحب فوز السعودية في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي العام الحالي بمقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لثلاث سنوات، ردود أفعال مرحبة في «تويتر». وأشاد أنور المحيسن بجهود الهيئة قائلاً: «جهود الهيئة تستحق الإشادة على المستوى الدولي». واتفق معه أحمد المحيميد في قوله» :الحمد لله إنجاز قانوني منصف فوز المملكة بمقعد مجلس حقوق الإنسان، تهانينا .«

يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تأسست العام 2004، وتعد أول منظمة مستقلة في هذا المجال بالسعودية، وتهدف إلى «حماية حقوق الإنسان والدفاع عنه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والأنظمة المرعية، إلى جانب الاتفاقات والمواثيق الدولية التي لا تتعارض مع الشريعة .«

فيما أنشأت هيئة حقوق الإنسان العام 2005، وهي جهة حكومية مستقلة تختص في إبداء الرأي والمشورة حول ما يتعلق في قضايا حقوق الإنسان، وتهدف إلى «حماية حقوق الإنسان وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها على ضوء أحكام الشريعة الاسلامية .«
وتحرص الجمعية والهيئة على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية والخاصة اللوائح والأنظمة المتعلقة في حقوق الإنسان، ومنها: نظام الحماية من الإيذاء وحماية الطفل ورعاية متحدي الإعاقة ومكافحة جرائم الإتجار في الأشخاص، ولائحة عمالة الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، إضافة إلى الأنظمة الأساسية وأنظمة التعليم والصحة والعمل والقضاء والبيئة والإجراءات الجزائية، والمطبوعات والنشر ومكافحة الجرائم المعلوماتي .
وتلعب الجمعية والهيئة دوراً في الكشف عن التجاوزات المخالفة للوائح والأنظمة وتقديم الآرء والمقترحات والتوصيات للأجهزة والهيئات الحكومية والأهلية المعنية، وتتعامل مع القضايا في الهيئات الدولية عموماً والمنظمات الدولية بشكل خاص، إضافة إلى أنها تستقبل الشكاوى، وتدرس المواثيق والصكوك الدولية .
وتعمل الجهتان أيضاً على إقامة النداوت والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، والتواصل مع المنظمات المعنية، ونشر الإصدارات التي تتعلق في حقوق الإنسان .
وبحسب هيئة حقوق الإنسان، فإن شكاوى حقوق الموقوفين والسجناء هي الأعلى وتمثل 19 في المئة من مجمل القضايا التي تستقبلها. فيما احتلت الشكاوى الإدارية النسبة الأعلى مما تلقته الجمعية الوطنية، والتي بلغت 12 ألفاً و449 قضية .
وتصنف القضايا التي تقف عليها كل من الجهتين إلى: إدارية، وسجناء، والعمل، والتملك، والرعاية الصحية، والتعليم، وعنف أسري، وعمالية، وقضائية، ومالية، وأحوال شخصية، وأحوال مدنية، وعنف ضد الطفل، وغيرها .
وأوضح تقرير أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للعام 2014، أن عدد الإناث اللاتي تقدمن بشكاوى إليها وصل إلى 21 ألفاً و172 فتاة، يمثلن 44 في المئة من المتقدمين، فيما بلغ عدد الذكور 27 ألفاً و456، بنسبة 56 في المئة .

خطاب الملك أمام (الشورى) .... بُشريات في طريق الإعلان

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
https://www.albiladdaily.com

جدة ــ البلاد

تشرئب الأعناق، وتتسابق الأنظار صوب قبة مجلس الشورى يوم غد الأربعاء، حيث من المنتظر أن يفتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في ذاك اليوم المشهود، أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة لمجلس الشورى، حيث يلقي خطاباً، يتضمن سياسة المملكة الداخلية والخارجية.

إعلان

وأعرب رئيس مجلس الشورى الشيخ د. عبدالله آل الشيخ عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين، على دعمه واهتمامه بمجلس الشورى، ومتابعته لأعماله وأدائه، وقال آل الشيخ في تصريح سابق عن المناسبة : إن أبناء المملكة العربية السعودية والمراقبين السياسيين والاقتصاديين، يتلهفون إلى سماع الخطاب الملكي الكريم، تحت قبة مجلس الشورى؛ لما يتضمنه من ملامح مهمة تستنهض همم أبناء الوطن على امتداد رقعة بلادنا، وتؤكد المضي في تنمية الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره في عالم مضطرب يموج بالصراعات، وما يحمله من رسائل مهمة لمواقف المملكة العربية السعودية تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وسياساتها الاقتصادية.

وشدد آل الشيخ على أن المجلس يضع- كعادته – الخطاب الكريم وثيقةً أساس لأعماله، ومحفزاً لمزيد من العطاء في خدمة الدين والوطن، ورأى آل الشيخ أن المملكة تتطلع إلى مستقبل مشرق في البناء والتطوير من خلال رؤية المملكة 2030 ، وخطة التحول الوطني 2020. تلك الرؤية وما تحمله من برامج طموحة تستلزم من مجلس الشورى في دورته الجديدة ،أن يستثمر كل إمكانات أعضائه وطاقاتهم وخبراتهم في التفاعل مع الرؤية وبرامجها التي تستهدف الوطن والمواطن في كافة المجالات.

وعد الدورة السابعة لمجلس الشورى انطلاقة تضاف إلى مسيرة هذا المجلس الطويلة، التي بدأها مؤسس هذه البلاد وبانيها جلالة الملك عبد العزيز- طيب الله ثراه – فوضع منهجَ هذا المجلس وأرسى قواعدَه على مبادئ ديننِا الحنيف، مجسداً بذلك تعاليم الإسلام التي تقوم على التعاون والتآزر والمشاورة والنصيحة والإخلاص بين الراعي والرعية.

وأكد أن الدورة السابعة تأتي إثر دورات متعاقبة، مر فيها مجلس الشورى في عهده الحديث بخطوات تطويرية متدرجة، في تحديث نظامه، وفي عدد أعضائه. أما اليوم وقد ازدادت ثقة المواطن بالمجلس ووعيه بمسؤولياته، فقد ارتفعت تطلعاته لأن يقوم المجلس بدور أكبر على صعيد ممارسة دوره الرقابي, ودراسة الأنظمة وتحديثها وإقرارها, ومناقشة القضايا الوطنية الملحة، وأن يكون عوناً للأجهزة الحكومية بما يساعدها على إنجاز أعمالها.

قضايا

وينتظر أن يأتي خطاب خادم الحرمين الشريفين شاملاً وجامعاً، يحمل في مضامينه القضايا الوطنية، والنهج التنموي الذي تتطلع إليه الدولة، وتسعى إلى تحقيقه في كل المجالات في مسيرة تنموية شاملة ومتوازنة، تلبي احتياجات المواطنين، وتحقق تطلعاتهم، كما يتضمن القضايا السياسية الإقليمية والدولية الراهنة، وموقف المملكة العربية السعودية من تلك القضايا.

ويكتسب الخطاب السنوي أهمية بالغة، حيث يترقب أعضاء مجلس الشورى والمواطنون مضامين الخطاب، والذي من المتوقع أن يلقي الضوء على سياسة المملكة الداخلية والخارجية، وأيضًا الحراك التطويري الكبير الذي شهدته هياكل أجهزة الدولة المختلفة ومراجعة أنظمتها ولوائحها ومجالسها؛ لدفع وتيرة الإنجاز نحو مستقبل أكثر إشراقًا للوطن والمواطن.

وبذل مجلس الشورى جهوداً حقيقية بالتعاون مع الحكومة دعماً لعجلة البناء والتطوير والتنمية، وما يستلزمه ذلك من دراسات مستفيضة للأنظمة واللوائح التي غطت الكثير من المجالات التشريعية، وغير ذلك من الموضوعات التي تساير المتغيرات التي تشهدها المملكة على المستويين المحلي والعالمي.

إنجازات

لمجلس الشورى في دورته السابقة الكثير من الإنجازات، جاءت في مجملها من دراسة المجلس للموضوعات التي أحيلت إليه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – رعاه الله- أو التي تم اقتراحها من أعضاء المجلس استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

الشؤون الإسلامية والقضائية

في الشأن الإسلامي والقضائي، أصدر المجلس عدداً من القرارات التي تستهدف تطوير العمل في القضاء والتحقيق والادعاء العام والشؤون الإسلامية، حيث طالب هيئة التحقيق والادعاء العام بتوثيق مهارات الأعضاء في التحقيق والادعاء؛ للإفادة منها في التأهيل والتدريب.

كما طالب المجلس في الشأن القضائي وزارة العدل الاستعانة بالقطاع الخاص؛ للقيام بأعمال التنفيذ تحت إشراف قضاء التنفيذ. ولاحظ المجلس عدم وجود معلومات كافية عن مشروعات الرئاسة العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، فدعا إلى معلومات مفصلة عن المشروعات المتعثرة، وبيان أسباب تعثرها، وخطة الرئاسة لتجاوز الصعوبات التي سببت هذا التعثر.

الصحة

وفي قطاع الصحة طالب المجلس هيئة الهلال الأحمر السعودي بصرف بدل خطر وعدوى للمسعفين، والعاملين الميدانيين في الخدمات الإسعافية، ودراسة إسناد حالات الإخلاء الطبي للمرضى الذين تستدعي حالتهم المرضية نقلهم من أي مدينة في المملكة لأي من المستشفيات المرجعية؛ إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي، ودعمها بالإمكانات اللازمة. كما وافق على مقترح مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي.

وللحد من الأجهزة والمنتجات الطبية غير المطابقة للمواصفات، طالب المجلس الهيئة العامة للغذاء والدواء بالتعريف باشتراطاتها للأجهزة والمنتجات الطبية بالداخل والخارج؛ للحد من عرض ما يخالف ذلك في الأسواق المحلية.

وشدد المجلس على بذل المزيد من الجهد لاستكمال جهاز هيئة الغذاء والدواء الإداري والفني، واستقطاب المؤهلين لذلك، والتنسيق مع الجامعات ووزارة التعليم لإيجاد الكفاءات التي تحتاجها الهيئة.

وحرصاً من المجلس على تمكين مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون من تقديم خدمات متميزة، طالب مجلس الشورى المستشفى بوضع خطة إستراتيجية متكاملة وشاملة لخدماته، وتوفير البيانات حول مؤشرات قياس الأداء لمختلف عناصرها في تقاريره السنوية القادمة، كما طالب المستشفى بتكثيف حملات التوعية الصحية بأمراض العيون الشائعة، والتعريف بأسبابها، والتركيز على أضرار استخدام العدسات اللاصقة التجميلية والتجارية.

وفي السياق ذاته شدد المجلس في أحد قراراته على زيادة الاعتمادات المالية لميزانية وزارة الصحة؛ لمواجهة ارتفاع فاتورة العمل الصحي ومستلزماته، ودعم بنود برامج التشغيل الذاتي وشراء الخدمة؛ لتلبية احتياجات المواطنين.

فيما طالب المجلس وزارة الصحة بذل مزيد من الجهد في العناية بالمرضى، وترتيب علاجهم في الخارج، وسفرهم على الدرجة المناسبة لحالاتهم (بحيث لا تقل عن درجة رجال الأعمال). والإعداد المسبق لاستقبالهم، وإدخالهم إلى المنشآت الصحية المناسبة، سواءً أكانوا على حساب الدولة أم على حسابهم الخاص.

التعليم

وفي الجانب التعليمي طالب المجلس وزارة التعليم بتقديم تقرير مفصل عن الأداء التعليمي، والممارسات السلوكية للطلاب والطالبات داخل المدرسة؛ وفقاً للمعايير المعتمدة. كما طالبها بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لضبط مسميات الوظائف وفقاً للتشكيلات المدرسية، واستحداث وظائف جديدة لتخصصات الإرشاد النفسي. والتخصصات الصحية، وتخصصات التغذية، والتخصصات الإدارية، إلى جانب منح إدارات التربية والتعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة.

وفيما يخص التعليم العالي، طالب مجلس الشورى وزارة التعليم العالي(سابقاً (والجامعات بعد دراسته لتقريرها بمنح حوافز للمبتعثين الملتحقين بالجامعات العالمية المتميزة. وباحتساب تاريخ الحصول على شهادة الماجستير أساساً لأحقية عضو هيئة التدريس للحصول على مكافأة نهاية الخدمة، بدلاً من تاريخ التعيين على وظيفة محاضر.

ودعم المجلس أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بقرار أكد فيه على وزارتي التعليم والمالية؛ العمل على دمج بدل التدريس الجامعي في أصل الراتب الخاص بأعضاء هيئة التدريس السعوديين، ومن في حكمهم.

وفي جانب التدريب التقني والمهني طالب المجلس المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني فتح الورش المهنية التابعة للمؤسسة؛ لتخدم المجتمع، وتكون مجالاً للتدريب التطبيقي المباشر لطلاب الثانويات الصناعية، والكليات التقنية, كما طالبها باعتماد البرامج التعليمية العالمية القائمة على الشهادات الاحترافية، وربط التخرج في المؤسسة بالحصول على شهادة تلك البرامج التعليمية الدولية المعتمدة.

حقوق الإنسان ومكافحة الفساد
وأولى المجلس اهتمامه بحقوق الإنسان وأعمال هيئة حقوق الإنسان، حيث قرر المجلس المطالبة بوضع آليات، وفق معايير ومؤشرات محددة؛ لرصد حالة حقوق الإنسان بالمملكة، وتوثيقها، ومتابعتها.
كما شدد على أهمية العمل على مراجعة برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، وتحديثه، ووضع خطة تنفيذية له، وطالب بالتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح التي تضمن التزامها بحقوق الإنسان، ووضع خطة عمل سنوية لمراجعة تلك الأنظمة واللوائح؛ عملاً بالمادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة.
وبشأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة طالب المجلس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمسارعة في إنشاء قاعدة بيانات وطنية؛ تتضمن المعلومات، والبيانات، والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتصنيفها، وتحليلها، وتضمين تقاريرها السنوية القادمة نتائج ذلك.
كما شدد مجلس الشورى على وضع الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان تنفيذ استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد، ومتابعة ذلك.
ودعا الجهات المشمولة باختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ التحقيق مع منسوبيها الذين يتسببون في تعطيل الرد على استفسارات الهيئة وملحوظاتها، وإيقاع العقوبات النظامية على من تثبت مخالفته أو تقصيره.
وفي الشأن الرقابي الذي تقوم به هيئة الرقابة والتحقيق حث المجلس الهيئة على تعزيز دورها الرقابي؛ من خلال تكثيف التنسيق والتعاون مع وحدات المتابعة في الأجهزة الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني. ومن خلال سرعة الانتهاء – بالتنسيق مع الجهات المعنية – من دراسة مشروع نظام مكافحة إساءة استخدام السلطة.
الثقافة والإعلام
وفي الشأن الثقافي والإعلامي طالب وكالة الأنباء السعودية بوضع خطة إستراتيجية واضحة تحدد رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها؛ بما يبرز مكانة المملكة وهويتها، ودور الوكالة هذا المجال. وفي قرار آخر طالب المجلس مكتبة الملك فهد الوطنية بتطوير هيكلها التنظيمي، ووضع خطة إستراتيجية شاملة ومتكاملة لأعمالها؛ لتكون مواكبة للمكتبات الوطنية الرائدة في العالم في مجالات عملها وخدماتها المقدمة لفئات المجتمع، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة. وطالب وزارة الثقافة والإعلام بتطوير مهارات منسوبيها بالتدريب والتأهيل؛ للقيام بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما طالبها بأن تشغل وظائفها الشاغرة، وأن تلتزم في مشروعاتها بوضع خطة تفصيلية لاحتياجاتها المالية والإدارية؛ وفق دراسة علمية.
المال والاقتصاد والطاقة
وفي الشأن الاقتصادي دعا المجلس وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى العمل على توظيف الميزانيات المخصصة لها وفق الخطط الموضوعة؛ لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. كما طالبها بتضمين تقاريرها السنوية معلومات عن أهم المنجزات التي قامت بها في الجانب الاقتصادي، وما تواجهه من معوقات.
وأكد مجلس الشورى في أحد قراراته على أن تواصل وزارة البترول والثروة المعدنية تنفيذ السياسة البترولية المعتدلة للمملكة، القائمة على أسس اقتصادية تراعي المصالح المشتركة للمنتجين، والمستهلكين، والأجيال الحاضرة والقادمة، والتي تساعد على استقرار السوق البترولية.
كما أكد على الإسراع في اتخاذ الوزارة الإجراءات اللازمة في حق حالات التعديات على مواقع الأراضي المعتمدة من الجهات الحكومية، التي تم تخصيصها للاستثمار التعديني.
في قرار آخر طالب المجلس الهيئة العامة للاستثمار بتقييم مدى إسهام الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني، وخاصة في مجال نقل التقنية وتوطينها.
وفي القطاع المالي دعا المجلس مصلحة الجمارك العامة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة للإسراع في تذليل المعوقات التي تواجه صادرات بعض المنتجات السعودية إلى بعض الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ لضمان حصول المنتجات الوطنية على الإعفاءات، والتسهيلات الجمركية المقررة.
كما دعاها إلى التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة للتوسع في اتفاقيات مكافحة تصدير المنتجات المقلدة والمغشوشة في البلدان المصدرة للمملكة.
وفي موضوع آخر يخص البنك السعودي للتسليف والادخار أكد المجلس في قراره على أهمية توسع البنك في العمل مع الصناديق والبرامج الخاصة المقرضة للشباب؛ لتطوير قدراتهم الإدارية والمالية، وتمكينهم من زيادة قاعدة المستفيدين وتوسيعها.
التنمية البشرية والاجتماعية
وفي مجال التنمية البشرية والاجتماعية، دعا مجلس الشورى في قرار له صندوق الموارد البشرية إلى الإسراع في تشغيل المرصد الوطني لسوق العمل، وتفعيل دوره؛ بما يمكنه من توفير الإحصاءات، والمعلومات، والبيانات، والتقارير الدقيقة والحديثة لطالبي العمل والمهتمين بشؤونه، في القطاعين الحكومي والخاص.

وعالج المجلس حالات العنف الأسري بقرار دعا فيه وزارة الشؤون الاجتماعية إلى دراسة تأسيس جهة تنفيذية متخصصة؛ تقوم بمباشرة حالات العنف الأسري، والتدخل لمنع الضرر النفسي، والاجتماعي، والبدني، وتعمل على وضع الإستراتيجيات التكاملية بين مختلف القطاعات ذات العلاقة.
وطالب المجلس وزارة الشؤون الاجتماعية بتصميم وتنفيذ برنامج وطني لبناء القدرات في الجمعيات الخيرية، بالتنسيق مع عدد من المختصين وبيوت الخبرة؛ لعقد دورات تدريبية لجميع منسوبي الجمعيات الخيرية العاملين بها – بما في ذلك أعضاء مجالس الإدارات عند الحاجة – على مختلف المستويات التخصصية والوظيفية في الجمعيات، وفق حقائب تدريبية تعد لهذا الغرض، وذلك لبناء قدرات وتأهيل الكفاءات البشرية في الجمعيات الخيرية، للرفع من مستوى خدمات تلك الجمعيات، على أن يُخصص في ميزانية الوزارة بند لتغطية تكاليف هذا البرنامج.
وفي الشأن الرياضي حث مجلس الشورى الرئاسة العامة لرعاية الشباب على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة التعصب الرياضي بأسلوب علمي وحكيم.
كما حثها على أن تقدم في تقاريرها السنوية تقييماً تحليلياً وافياً لنتائج الخدمات والمشاريع والبرامج التي تقدمها.
وطالب في توصية أخرى بالتنسيق مع وزارة التعليم لتبني برنامج وطني للكشف عن المواهب الرياضية، ورعايتها في سن مبكرة.
وقدم مجلس الشورى دعمه للدبلوماسيين السعوديين في إطار حرصه على تطوير العمل الدبلوماسي، حيث طالب بوضع برنامج تمويل لتملك موظفي وزارة الخارجية العاملين في الخارج مساكن داخل المملكة بأقساط ميسّرة، وتتحمل الوزارة تكاليف التمويل، ووضع الضوابط اللازمة لذلك.
وطالب في قرار آخر بالتنسيق مع وزارتي(المالية، والخدمة المدنية) لوضع الحوافز المالية اللازمة لتعيين الكوادر السعودية المؤهلة، لشغل حصص المملكة في مناصب المنظمات الدولية المختلفة ووظائفها.
ودعا وزارة الخارجية إلى دراسة أوضاع السعوديين المقيمين إقامة دائمة خارج المملكة؛ من حيث ظروفهم الاجتماعية، والاقتصادية، و أسباب إقامتهم في الخارج. إجراء دراسة بشأن أوضاع المواليد السعوديين في الخارج.
النقل والاتصالات
ومن المجالات التي يوليها مجلس الشورى اهتمامه مجال النقل وبهذا الجانب فقد وافق المجلس على الاستفادة من مساعدي الطيارين الذين أتموا تدريبهم على حسابهم الخاص، ومن المتقاعدين العسكريين المتخصصين في مجال الطيران.
كما أُقر عدم تحميل الراكب مبالغ مالية إضافية على قيمة التذكرة الأصلية بسبب تأخر وصول الرحلة عن رحلات المواصلة الأخرى.
وطالب المجلس وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لوضع برنامج وطني شامل لتعليم الفنيين والمختصين السعوديين، وتدريبهم، وتأهيلهم لإدارة أنظمة ومراكز المعلومات في المملكة وتشغيلها.
الأنظمة واللوائح
وفي مجال الأنظمة واللوائح ناقش المجلس العديد من الأنظمة واللوائح والتنظيمات وما في حكمها من تعديلات، وتنظيمات، وضوابط أو قواعد بالإضافة إلى تفسير أنظمة أو مواد في نظام معين، وأصدر بشأنها واحداً وثلاثين قراراً، منها أنظمة وردت إلى المجلس بموجب المادة الخامسة عشرة من نظام المجلس، وأخرى بموجب المادة السابعة عشرة، ومقترحات لمشاريع أنظمة جديدة أو تعديل أنظمة نافذة قدمها عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.
ومن أهم الأنظمة التي قرر المجلس الموافقة عليها مشروع نظام المنافسة)المعدل) المعد بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٩ وتاريخ ١٤/٩/١٤٣٤هـ، ومشروع إستراتيجية تعزيز المنافسة في المملكة، اللائحة التنظيمية لتأشيرات الأعمال المؤقتة والموسمية، ومشروع نظام السجن والتوقيف، مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع، وتعديل المادة (السادسة) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية؛ بإضافة عقوبة التشهير للجرائم الواردة فيها. وتعديل المادة)الثانية والستين) من نظام التأمينات الاجتماعية.
وبشأن المقترحات المقدمة من أعضاء المجلس وفق المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى التي من أهم المواد التي تتيح للمجلس دوراً مهماً في ممارسة مهامه التنظيمية (التشريعية)، إذ تتيح المادة لعضو المجلس، أو عدد من الأعضاء اقتراح مشروع نظام جديد لسد فراغ تشريعي، أو تعديل نظام نافذ.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«التعليم» تقر آليات «النقل» و«الندب» للمعلمين ذوي الظروف الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19048354

الدمام - رحمة ذياب
اعتمدت وزارة التعليم ضوابط وآليات نقل وندب المعلمين ذوي الظروف الخاصة لعام 1438، كاشفةً عن إلغاء جميع القرارات والتعاميم السابقة، ومنها ضوابط عام 1437، وكذلك اعتماد ما صدر أخيراً عن وزير التعليم من تحديث ضوابط وآليات والإجراءات التي يجب مراعاتها في حال طلب المعلم أو المعلمة النقل أو الندب، مستثنية الحالات النفسية.
وتضمنت القائمة الجديدة جواز النقل أو الندب للمعلم أو المعلمة في حال المرض، أو مرض أحد الأبناء، أو مرض زوج، أو مرض الوالد أو الوالدة. وأما الحالات الاجتماعية، فأكدت الوزارة أنه يجوز لمن هو «وحيد» والديه من الذكور أو و«حيدة» والديها من الإناث النقل أو الندب، أو إذا كانت المعلمة «الوحيدة «لوالديها مطلقة أو أرملة.
كما أكد «التعميم» أنه يجوز للمعلم أو المعلمة النقل أو الندب في حال وفاة والد المعلم أو المعلمة غير المتزوجة بعد مباشرة العمل، أو وفاة زوج المعلمة بعد مباشرتها العمل، أو وفاة زوجة المعلم بعد مباشرته العمل، أو طلاق المعلمة بعد مباشرتها العمل، أو سجن زوج المعلمة أو والد المعلمة غير المتزوجة، أو إيذاء المعلمة جسدياً من زوجها، وذوي شهداء الواجب، بحسب قرار مجلس الوزراء.
ومن الحالات الطبية التي تمكّن المعلم أو المعلمة من الحصول على نقل أو ندب، إصابته بمرض لا يمكن علاجه في حدود المنطقة الجغرافية لإدارة التعليم التي يعمل بها، فيوافق على طلبه ويندب إلى القطاع الذي يرغب فيه، إذا كان علاجه متوافراً به، وفي حال توافر العلاج في حدود المنطقة الجغرافية لإدارة التعليم، ولكن في قطاع نقل مختلف عن مكان المتقدم، يجوز النقل أو الندب إلى قطاع توفّر العلاج داخل المنطقة الجغرافية، ويشترط إحضار وثائق «معينة»، بحسب ما أقرته وزارة التعليم، إضافة إلى المشمولين في القرار، مع اشتراطات لكل حالة من جهة الأوراق والمستندات والتقارير الثبوتية.
كما أكد «التعميم» أن الحالات الاجتماعية شملت المعلم «وحيد» والديه من الذكور، أومن له أخ يعاني من إعاقة تمنعه من العناية بنفسه وبوالده، أو يكون والده مسجوناً ما لا يقل عن عام، إذ يمكن نقله أو ندبه إلى قطاع إقامة والده، ويمكن النظر في ذلك وفقاً للمتطلبات التي أقرتها الوزارة من وثائق وأوراق رسمية، وكذلك المعلمة غير المتزوجة «وحيدة» والدتها من الإناث، أو من لها أخت تعاني من إعاقة تمنعها من العناية بنفسها وبوالدتها، يمكن نقلها إلى مقر والدتها، إضافة إلى المعلمة أو المعلم «وحيد» والدته الأرملة، وجميع الحالات التي أدرجت ضمن الحالات الاجتماعية مع وجود اشتراطات لكل منها على حدة، بحسب القرار الوزاري.
وأشار «التعميم» إلى أنه في حال توفي والد المعلم أو المعلمة بعد مباشرة العمل ولم يكن له أبناء ذكور على قيد الحياة تتجاوز أعمارهم 18 سنة عند رفع الطلب، أو له ابن - أو ابنة - يعاني من إعاقة تمنعه من العناية بنفسه وبوالدته، أو مسجوناً مدة لا تقل عن عام عند رفع الطلب ولم يمض أكثر من سنة على تاريخ الوفاة عند رفع الطلب، فإنه يمكن للمعلم أو المعلمة النقل أو الندب.
ولفتت ضوابط النقل والندب الجديدة، التي عممتها وزارة التعليم، إلى أنه في حال تعرض المعلمة للعنف الجسدي من زوجها في مقر عملها وبعد مباشرتها العمل، فيمكن نقلها إلى القطاع الذي ترغب في النقل إليه، أما إذا طلقت المعلمة بعد مباشرتها العمل ومضى عامان على زواجها قبل الطلاق، أو لديها أبناء من طليقها ولم يمض على تاريخ الطلاق أكثر من سنة عند رفع الطلب، فتنقل المعلمة إلى القطاع الذي ترغب فيه. أما عقوبة السجن لزوج المعلمة أو والدها، لغير المتزوجات، أو والد المعلم، فيجوز النقل بشرط ألّا يكون للمعلمة غير المتزوجة المسجون والدها أو المعلم أخ فوق الـ18 سنة.

وحددت «الوزارة «أحكاماً عامة عند رفع الطلبات، منها ألّا ينقل المعلم أو المعلمة في الحالات العلاجية الموقتة، ولا يجوز النقل إلا مرة واحدة، كما يمكن التقدم بطلب لحالة أخرى، وإذا أوصت اللجنة المركزية بالنقل فإن تنفيذ النقل يكون في نهاية العام الدراسي، وللجنة المركزية الحق في النقل للحالات المرضية الحرجة أو وفاة زوج المعلمة بنهاية الفصل، ولا يحق للمعلم أو المعلمة المنقول، وفقاً للظروف الخاصة، التراجع عن النقل بعد إخلاء طرفه، وعليه المباشرة في الإدارة المنقول إليها، كما أنه لا يدرج من يعاني من أمراض نفسية ضمن الحالات المرضية التي تدرسها اللجنة، ويعامل وفق نظام محدد؛ كالعمل الإداري، وفقاً لقرارات اللجان المسؤولة.
وأوصت اللجنة المركزية في حال نقل أحد الزوجين (معلم أو معلمة) بنقل الآخر معه إذا كانا يعملان في المدينة نفسها، أو في حال المرض، ما يستدعي وجودهما معاً، أو في حال مرض أحد الأبناء، بشرط ألّا يمضي على نقل أحدهما أكثر من عام عند رفع الطلب، وللجنة المركزية تقدير حاجة الحالات إما بالنقل أو الندب، وإما الاعتذار عن الموافقة على طلب النقل.

ابن نحيت لـ "الحياة": مدينة صناعية للنزلاء في إصلاحية "الحاير"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19046420

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
أكد المتحدث باسم المديرية العامة للسجون العميد أيوب بن نحيت أنه تم حل معضلة التكدس داخل السجون، من خلال افتتاح إصلاحيات نموذجية في الرياض وجدة، بطاقة استيعابية قدرها 7200 سجين.
وأشار ابن نحيت، في حوار مع «الحياة»، إلى توقيع عقد مع هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، يتم بموجبه بناء مدينة صناعية متكاملة لإصلاحية الحاير بمدينة الرياض تحوي مئة مصنع، وأن عدد الضبطيات بسجون مناطق المملكة للعام الماضي بلغت 790، تنوعت ما بين إدخال أجهزة اتصالات ومخدرات.. فإلى الحوار-:
<ما استراتيجية المديرية العامة للسجون في تطوير مرافقها، وحل مشكلة التكدس؟
-تعمل المديرية العامة للسجون انطلاقاً من توجيهات ولاة الأمر على تحقيق أهدافها الاستراتيجية المختلفة لتفعيل الجانب التأهيلي والإصلاحي واقعاً عملياً، ومن هنا كان لزاماً أن تعمل المديرية على تهيئة البيئة العملية المناسبة، وجاء التوجيه السامي داعماً لهذه الفكرة من خلال اعتماد إصلاحيات نموذجية حديثة في مختلف المناطق، التي نسعى من خلالها إلى ترجمة برامجنا الإصلاحية، التي تهدف لإعادة السجين إلى مجتمعه فرداً صالحاً، وتم افتتاح وتشغيل باكورة هذه الإصلاحيات في مدينتي الرياض وجدة، بطاقة استيعابية قدرها 7200 نزيل ونزيلة، وتم تصميم هذه الإصلاحيات وفق المعايير الدولية، ويهدف تصميمها الجديد إلى استحداث سمة وطابع مميز لمبانيها، يوازن ما بين مقومات الأصالة والاستدامة، ويعكس الطبيعة الوظيفية للمشروع، إضافة إلى مراعاة النواحي الأمنية وتوفير المراقبة المباشرة، وكذلك الفصل بين مسارات الحركة للسيارات والمشاة، وما بين الموظفين والمراجعين والزوار والنزلاء، وتوفير أكبر قدر ممكن من المرونة، مع مراعاة التوسع المستقبلي، والأخذ بمتطلبات السلامة في عين الاعتبار.
<الاستثمار في السجون من الشركات، ما مدى تطبيقه؟
-الاستثمار داخل السجون متاح لكل القادرين والراغبين، إذا توافرت المساحة الكافية والبنية التحتية اللازمة في أي سجن أو إصلاحية، وأكدت على ذلك الفقرة العاشرة من قرار المجلس الأعلى للسجون، التي تنص على «دعوة رجال الأعمال والقطاع الخاص لإقامة الورش والمصانع داخل السجون، لتشغيل السجناء وإعفائهم من إيجار المواقع، تشجيعاً وتحفيزاً لهم، وفق عقود طويلة الأجل، واحتساب العامل السجين والمفرج عنه بعاملين في مجال السعودة»، وتقوم المديرية العامة للسجون بتوقيع عقود مع القطاع الخاص لإقامة مصانع في الإصلاحيات والسجون الرئيسة، ويعمل بها عدد من السجناء

حالياً، وعلى سبيل المثال بادرنا بتوقيع عقد مع هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، يتم بموجبه بناء مدينة صناعية متكاملة في إصلاحية الحاير، بمدينة الرياض، تحوي مئة مصنع، ونسعى إلى تعميم التجربة على جميع المناطق.

<إلى ماذا توصلتم في ما يتعلق بالعقوبات البديلة؟

-الأحكام البديلة للسجن تعد توجهاً إبداعياً عالمياً متوافقاً مع تعاليم الإسلام السمحة، التي خصّت جرائم التعزير بعدم التحديد، ما يوسِّع من سلطة القاضي، ويمنحه إمكان اختيار العقوبات المناسبة لطبيعة الجرم، وشخصية الجاني، وظروف ارتكاب الجريمة، وما يحقق مصلحة المجتمع، وإصلاح شأن المنحرف، ويمنعه من العودة إلى الانحراف.

والمديرية العامة للسجون سبق لها أن طالبت بإيجاد عقوبات بديلة للسجن، من خلال بحوث وأوراق عمل، قدمت في عدد من المناسبات والاجتماعات، مثل المؤتمر الأول لمديري سجون المناطق، الذي عقد في المدينة المنورة، وكذلك الندوة الأولى والثانية للإصلاح والتأهيل. ونؤيد دائماً ما تقرره وزارة العدل تجاه الأحكام البديلة عن عقوبة السجن، لأن تطبيقها يحقق لمصلحة المواطن والمجتمع، كما تقلل نسبة المعاناة من عقوبة السجن، وتراعي الجانب النفسي والاجتماعي للمخطئين، مشيدين بمجموعة الأحكام البديلة لعقوبة السجن التي دأب عدد من القضاة بالمملكة على استخدامها أخيراً، مثل تنظيف المساجد والجوامع، والعمل في الجمعيات الخيرية، وإلقاء المحاضرات والانتظام في حلقات تحفيظ القرآن الكريم وغيرها.

كما نشكر وزارة العدل على تنفيذها الملتقى العلمي الذي حمل عنوان «الاتجاهات الحديثة في العقوبات البديلة»، الذي تم في إطار مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، وتم تسليط الضوء فيه على النظريات الحديثة والبحوث الخاصة بالعقوبات البديلة وفق النصوص والمقاصد الشرعية، مع الأخذ في الاعتبار بالجوانب الاجتماعية والنفسية والأمنية والاقتصادية، ونأمل أن تجد طريقها نحو التطبيق، إيماناً بأن العقوبات البديلة ستعود بالفائدة، ليس على السجين فقط، بل ستعم الأسرة وجميع أفراد المجتمع، فالإسلام يسمح بأن تكيّف عقوبة السجن بحسب تنوع الوسائل والدوافع والأفراد في مختلف العصور، لتفي بالغرض الشرعي المقصود بالعقوبة، ورجال العدل والقضاء في بلادنا خير من يقدِّر ذلك.

<كم عدد الضبطيات التي ضبطت بسجون مناطق المملكة للعام الماضي، وهل تم معالجة دخول الممنوعات للسجون؟

-ما تم ضبطه خلال العام الماضي 1437هـ من إدخال ممنوعات للسجون يقدّر بـ790 ضبطية، تنوعت ما بين إدخال أجهزة اتصالات ومخدرات وغيرها، وفي هذا الشأن أشكر الزملاء العاملين في الميدان تحديداً على جهودهم العملية الكبيرة في ضبط الحالة الأمنية داخل السجون والإصلاحيات.

<كيف تنظرون إلى تطوير سجون النساء؟

-نسعى دائماً إلى كل ما من شأنه تطوير الأداء في جميع المستويات التنظيمية، وهناك تنظيمات جديدة تم استحداثها، من ضمنها إنشاء إدارة عامة تحت مسمى الإدارة العامة للإشراف النسوي بالمركز الرئيس، وتتولى الإشراف على أعمال المرأة في السجون، إضافة إلى إنشاء شعب للإشراف النسوي في مديريات المناطق بمباني مستقلة، تتولى عملية تنظيم عمل العنصر النسائي داخل السجون.

وتم أخيراً، افتتاح مركز تدريب وتطوير القدرات النسائي بمدينة الرياض، وبدء أعماله بوصفه جهة تدريب وتطوير، والقيام بإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالعمل في السجون النسائية، وكذلك يتولى المركز الإعداد والتخطيط والتنفيذ لجميع أعمال التدريب لمنسوبات السجون النسائية، وهو مجهز بقاعات ومعامل مهنية لتقديم برامج تدريبية ذات جودة عالية في بيئة تدريب احترافية، وزارته وفود دولية عدة، مثل الوفد التركي والأميركي، ووفود أخرى أبدت إعجابها بأعماله ومخرجاته التدريبية للسجون النسائية، إلى جانب قيام المركز واستعداده لاستضافة وعقد الدورات لأي جهة حكومية تحتاج ذلك، من باب التكامل والتعاون المنشود بين مختلف منظمات الدولة.

<كيف تنظرون إلى إتاحة الفرصة للنزلاء لإكمال تعليمهم؟

-بناءً على القرار الوزاري رقم 3922 وتاريخ 22 رمضان 1398هـ، القاضي بتنظيم العمل بالمدارس الإصلاحية داخل السجون، بوصفه واحداً من أهم برامج التأهيل والإصلاح الموجهة للنزلاء والنزيلات، لإعادتهم أعضاء نافعين لمجتمعهم، متسلحين بالعلم والشهادة، ورفع المستوى التحصيلي لديهم بما يسهم في رفع المستوى المعرفي، كذلك دور التعليم في شغل وقت النزيل والنزيلة بما يعود عليه بالنفع.

والعمل في السجون مستمر دائماً في مجال التعليم من حيث تهيئة البنية التحتية لذلك، وفق ما يتاح من إمكانات بالتعاون مع وزارة التعليم، أيضاً هناك برامج توعوية تستهدف النزلاء والنزيلات لحثهم على مواصلة دراستهم، وتحفيزهم من خلال خفض مدة المحكومية بواقع 15 في المئة، بما يتناسب مع الفترة والمستوى للنزلاء الدارسين.

<ما هي استراتيجيتكم لتطوير كفاءة العاملين بالسجون؟

-تلتزم المديرية العامة للسجون بمعايير الجودة في رسم الخطط التدريبية لمنسوبيها، انطلاقاً من تحديد الحاجات التدريبية، التي بدورها تحقق الأهداف الاستراتيجية لتوفير بيئة عمل آمنة وصحية تمكّن العاملين من أداء المهمات والوظائف المناطة بهم بكل مهنية واحتراف، من خلال عقد برامج تدريبية أمنية وإدارية داخل وخارج المملكة لجميع منسوبي القطاع من العنصر الرجالي والنسائي، إضافة إلى إعداد مدربين مؤهلين معرفياً ومهارياً، بابتعاثهم خارجياً لإكسابهم أحدث المهارات والمعارف في مجال العمل الأمني، بالتعاون مع الجانب التركي والجانب الباكستاني الشقيق، إضافة إلى الجانب الأميركي، إذ يوجد اتفاق مع الجانب الأميركي على مدى ثلاثة أعوام لتطوير المدربين من العنصر الرجالي بمركز تدريب السجون بجدة، وكذلك للعنصر النسائي بمركز تدريب وتطوير القدرات النسائي بالرياض، ويتضمن الاتفاق مسارات وبرامج تدريبية تتماشى مع أفضل الممارسات التدريبية العالمية.

«العالم.. يتسع لنا» شعار "الأطفال المعوقين" في يوم الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554532

لرياض - محمد الحيدر
اختارت جمعية الأطفال المعوقين شعار "العالم يتسع لنا" ليكون عنواناً لاحتفالها باليوم العالمي للإعاقة للعام 2016، في رسالة تؤكد فيها أهمية اتاحة الفرصة لدمج الاشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وتمكينهم من الحياة على قدم المساواة مع أقرانهم من الفئات الأخرى. وقال الأمين العام للجمعية عوض الغامدي "إن هذا الشعار يتماشى مع مبادرة التنمية المستدامة التي طرحتها الأمم المتحدة وتتضمن 17 محوراً من بينها ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة التنموية"، موضحاً أن مراكز الجمعية العشرة بمناطق المملكة المختلفة تشارك في فعاليات اليوم العالمي للإعاقة بأنشطة مختلفة تتضمن برامج توعوية وتثقيفية وترفيهية ورياضية بمشاركة الجامعات وطلاب المدارس وعدد من الجهات. وذكر الأمين العام للجمعية "إن الجمعية تحرص سنوياً على المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للإعاقة بهدف إثارة النقاش المجتمعي حول قضية الإعاقة، وحث كافة مؤسسات الدولة الأهلية والحكومية على التعاون في مواجهة القضية وأسبابها"، مؤكداً أن قضية الإعاقة في حاجة إلى جهد متواصل، نظراً إلى تزايد احتياجات المعوقين علاجياً وتعليمياً وتأهيلياً، مضيفاً بأن هذه المناسبة تتجاوز اطارها الاحتفالي إلى أفاق أوسع تتمثل في ترسيخ الوعي بحقوق هذه الفئة، وبقدراتها على الاسهام في مسيرة الحياة، مشيراً الى أن خريجي مراكز الجمعية سنوياً باتوا نماذج تحتذى في الإرادة والنجاح في مجالات مختلفة.

رئيس "نزاهة": تلقينا 5000 بلاغ فساد.. وتعثر المشروعات لا يشكل الجزء الأكبر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554533

الخبر - محمد الغامدي
اختتمت أعمال منتدى (متحدون على مكافحة الفساد) بمناسبة الاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد.

وكشف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد د. خالد المحيسن للصحافيين أن تعثر المشروعات لا يشكل الجزء الأكبر من البلاغات الواردة للهيئة، مبينا أن الهيئة تقوم بدورها بشكل المأمول وتملك ثقة المواطن وتطلعات القيادة والهيئة جزء من كيان يعمل على حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
وقال المحيسن: حول التشهير في المفسدين إن الهيئة الوطنية ليست هي الجهة المختصة نظام في التشهير، مشيرا إلى أن التشهير يتم بعد إتمام المحاكمة وصدور حكم معين يتم نشر الحكم والهيئة متابعة القضية قبل وصولها إلى المحكمة.
وأضاف بأن أكثر من 5000 بلاغ وصل إلى الهيئة وتعمل على هذه البلاغات ونتعامل معها بشكل يومي وأيضا هناك جهود من الهيئة ومبادرات في كشف قضايا الفساد.
وأكد المحيسن أن نزاهة باشرت حادثة مركز الملك عبدالعزيز الثقافي بعد توغل مياه الأمطار إلى أجزاء من المبنى قبيل زيارة الملك سلمان وافتتاحه، مشيرا إلى أن القضية تحت المتابعة.
وبين: أن الهيئة لديها إدارة مختصة بالبحث والتقصي عبر قضايا طرحت في وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي، وأيضا بدورها تبادر في البحث عن قضايا الفساد إذا برزت في حالات معينة وفق للمعلومات التي ترد إليها.

مستشار تربوي: 2.6 بليون ريال صرفتها المملكة نتيجة الجرائم الإلكترونية

خلال ورشة "حماية الأطفال من الإنترنت" بتعليم الشرقية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554548

لدمام - عوض المالكي
كشف متخصص سعودي في الشبكات الإلكترونية وحماية الأطفال من الإنترنت إلى أن المملكة استطاعت حظر 98% من المواقع الإباحية، كما تمكنت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من اختراق وتعطيل 9000 حساب على تويتر لها علاقة بترويج المواد الإباحية، محذراً الأطفال من الثقة بأي شخص على الإنترنت وقال إن المجرمين على الانترنت لا يختلفون عن المجرمين في الحياة الواقعية من ناحية الأهداف والمقاصد والضرر والخسائر التي تقع .مشدداً على ضرورة وعي الأطفال بأهمية الهوية الشخصية والمعلومات والكلمات السرية وعدم تمرير معلومات للغرباء وعدم زيارة مواقع مشبوهة أو تحميل برامج من مصادر غير موثوقة وبرامج تسرق المعلومات.
حالات التنمر الإلكتروني الأعلى في السعودية
وأشار المستشار التربوي تركي خان خلال ورشة حماية الأطفال من أخطار الانترنت "إنترنت آمن" التي نظمتها إدارة العلاقات العامة والإعلام بالتعليم ممثلة في تعليم الشرقية أمس الأول، بالتعاون مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بمقر غرفة الشرقية، إلى ضرورة توعية أولياء الأمور بمخاطر الإنترنت على الأبناء والتنبه إلى مؤشرات الخطر التي قد تظهر على الطفل بسبب تعرضه إلى هذه المخاطر .
وأكد المدرب خان على أهمية تطوير البرامج التثقيفية الموجهة إلى أولياء الأمور والتربويين وأشار إلى أن التغاضي عن هذه المسائل المهمة والمشاكل المتفاقمة التي تستهدف الجيل الجديد من المجتمع لا يفيد والأجدى معالجة المشكلة من جذورها كإستراتيجية ناجحة على المدى الطويل كما يجب حماية الأطفال والعائلات والحفاظ على الهوية مشيراً إلى أن الجرائم الالكترونية اخترقت الصغير والكبير.
وعرض المدرب عدداً من الدراسات منها أن 2.6 بليون ريال سعودي تكبدتها المملكة العربية السعودية نتيجة الجريمة الإلكترونية وفقا لشركة Norton في عام 2012 وطبقاً لاستطلاع نشرته وكالة رويتر فإن ما يقارب 18% من أولياء

الأمور في السعودية يعتقدون أن أبناءهم وقعوا ضحايا للتنمر على الإنترنت وأن حالات التنمر كانت الأعلى في السعودية منها في الدول الأوربية.
وطالب خان بفتح قنوات تواصل مفتوحة بين أولياء الأمور وبين الأطفال وتشجيعهم للتحدث عن أي مسائل تقلقهم وإغداق الحنان عليهم لأن توجههم لغرباء الإنترنت غالباً يأتي بدافع البحث عن الحنان المفقود ونوه إلى ارتفاع حالات الاستغلال الجنسي للأطفال الذين يعيشون في بيئات غير مستقرة كما طالب أولياء الأمور أن يكونوا مع الأطفال لا ضدهم في حال حدوث خطأ منهم وغرس القيم والسلوكيات الأخلاقية في نفوسهم وحذر من الألعاب الالكترونية مشيراً إلى أنها مصيدة لصغار السن وقال إن المملكة العربية السعودية وأجهزتها المختصة تبذل جهوداً مضنية في سبيل الحفاظ على الجيل من هذا الخطر الداهم.
وختم مدير الدعم القانوني في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عبدالكريم الشهراني بشرح الجرائم الالكترونية والعقوبات الصادرة لكل جرم.
فيما أكد مدير العلاقات العامة والإعلام الناطق الإعلامي لتعليم الشرقية سعيد بن محمد الباحص إن هذا البرنامج يأتي في إطار الشراكة مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لتوعية أبنائنا الطلاب وبناتنا بمخاطر الإنترنت وضرورة مراقبة أولياء الأمور لأبنائهم وتوعيتهم وتحذيرهم من عدم الدخول في المواقع المحظورة أو ترويجها والتعامل معها، مبيناً بأن الورشة حضرها ما يقارب 200 مرشد طلابي ومرحلة، حيث تم توزيع عدد من اللجان للإشراف والمتابعة لإنجاح الورشة وإيصال أهدافها للمستفيدين بشكل صحيح.

المجلس يبحث رفع الحد الأدنى لرواتب السعوديين في التأمينات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514457

فارس القحطاني (الرياض (
يناقش مجلس الشورى في دورته السابعة العديد من الموضوعات التي أحالتها الهيئة العامة للمجلس لمناقشتها تحت قبة المجلس، والبعض لا يزال ينتظر الدور لإحالته من قبل الهيئة، ومن تلك الموضوعات مقترح رفع الحد الأدنى لرواتب الموظفين السعوديين المسجلين في التأمينات الاجتماعية والمقدم من عضو المجلس الدكتور محمد آل ناجي لتعديل الفقرة (ب) من المادة التاسعة عشرة التي تنص على: «يكون الحد الأعلى للأجر الخاضع للاشتراك (45.000) ريال شهرياً، ويجوز للائحة زيادة هذا الحد تبعاً لما يتبين من مراجعة مستويات الأجور بين مدة زمنية وأخرى»، وتصبح هذه الفقرة بعد التعديل: «يكون الحد الأعلى للأجر الخاضع للاشتراك (45.000) ريال شهرياً والحد الأدنى للأجر الخاضع للاشتراك (5000) شهريا، ويجوز للائحة زيادة هذا الحد تبعاً لما يتبين من مراجعة مستويات الأجور بين مدة زمنية وأخرى»، وتعديل الفقرة (2) من المادة (43) التي تنص على: «يجوز بقرار من الوزير بناءً على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة إضافة فئات أعلى لشرائح الدخل إلى الجدول رقم (1)المرفق، تبعاً لما قد يتقرر من زيادة الحد الأقصى لأجر الاشتراك لسائر المشتركين من العمال»، وتصبح الفقرة (2) بعد التعديل: يجوز بقرار من الوزير بناءً على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة إضافة فئات أعلى لشرائح الدخل، تبعاً لما قد يتقرر من زيادة الحد الأقصى والحد الأدنى لأجر الاشتراك لسائر المشتركين من العمال. ويهدف هذا المقترح إلى تحقيق وضع نص نظامي في نظام التأمينات الاجتماعية يضع حدا أدنى للأجر الخاضع للاشتراك، توفير مصدر دخل للمشترك بعد تقاعده يتقارب مع دخله الحقيقي أثناء العمل مما يسهم في الرفاه والأمن الاجتماعي والحد من الفقر، كما يناقش المجلس في الدورة السابعة نظام البحث العلمي الصحي الوطني والذي يتألف من ٢٨ مادة، ويهدف إلى إيجاد مظلة مستقلة تعنى بالبحوث التي تعنى بالصحة بمفهومها الشامل كما عرفتها منظمة الصحة العالمية (البدنية والنفسية والاجتماعية) وكذلك النواحي البيئية وكل ما يرتبط أو يؤثر في صحة الفرد

والمجتمع بشكل أو بآخر، ويتم ذلك من خلال إيجاد معرفة جديدة وترجمتها لصحة أفضل للمواطن بتعزيز النظام الصحي الوطني وزيادة فاعلية خدماته بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الصحية في مجلس الخدمات الصحية والمراكز البحثية الأخرى ذات العلاقة بالصحة.مركز لأبحاث الصحة: وينشأ بموجب هذا النظام مركز وطني مستقل لأبحاث الصحة يرتبط مباشرة بمجلس الوزراء وقد يكون هذا المركز جهة مستقلة تماماً على غرار مركز الدراسات والبحوث البترولية ونظام البحث العلمي البحري للمناطق البحرية أو يرتبط بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST لرعايتها تاريخياً وتشريعياً للبحوث بشتى أنواعها.

السبتي لـ عكاظ : متفائل بحصول أبناء السعودية على الجنسية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514454

عبير الفهد (الرياض)
أبدى عضو مجلس الشورى عطا السبتي لـ«عكاظ»، تفاؤله بالموافقة على تعديل نظام وثائق السفر، وحصول أبناء السعودية من زوج غير سعودي على الجنسية، لافتا إلى أنه قُدمت مجموعة من المشاريع خلال السنة الأخيرة من الدورة السادسة، من بينها مشروع تعديل الوكالات التجارية، وتعديل نظام مكافحة الرشوة، وتعديل نظام الوثائق للسعودية، وحصول أبناء السعودية على الجنسية، مؤكدا أنه سيتابعها، ويناقشها في السنة الأولى من الدورة السابعة، لأنها أحيلت إلى اللجنة الأمنية ولا يستطيع التحدث باسمها، وعاد السبتي وأوضح أن مشروعي تعديل وثائق السفر وحصول أبناء السعودية على الجنسية في المرحلة الأولى من الدراسة، وأن اللجنة الأولى في المجلس مقتنعة بدراسة المقترح.

المعاقون يفتشون عن خدماتهم في 7 جهات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=287293&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي
في اليوم العالمي للإعاقة، اجتمع معاقو المملكة مع 7 جهات حكومية وخاصة، لمناقشة 17 هدفا للتنمية المستدامة والمعدة من قبل الأمم المتحدة، وذلك في مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لرعاية الأطفال المعوقين بجدة.
ونظم المركز مساء أمس، برعاية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، حفل اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة بمقر المركز، واستعرضت 7 وزارات ومؤسسات حكومية وخاصة الجهود التي بذلتها المملكة لتحقيق هذه الأهداف وغيرها من الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
ومن أهم المشاركين: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، وزارة التعليم، والهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والغرفة التجارية الصناعية بجدة، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، بالإضافة للعديد من الجهات الحكومية والخاصة مثل: مستشفى العيون، والهلال الأحمر، ومستشفى الملك عبدالعزيز الجامعي بجدة، وغير ذلك من الجهات الداعمة

والمهتمة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
وحضر المناسبة عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة للمشاركة في هذه المناسبة المميزة للالتقاء بممثلي الدوائر الحكومية والخاصة ومناقشة الخدمات التي يقدمها كل من هذه القطاعات لهم لتمكنهم من المشاركة بفاعلية في المجتمع وتعينهم على عيش حياة كريمة.

سفارتنا بالمنامة: لا سجناء سعوديين في قضايا إرهابية بالبحرين

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4170641

رائد الحربي - المنامة
كشفت سفارة خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين عدم وجود سجناء سعوديين مسجونين في قضايا إرهابية في سجون مملكة البحرين.
وأوضح سفير خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين الدكتور عبدالله ال الشيخ أنه لا يوجد سجناء سعوديون مطلوبون بقضايا إرهابية في سجون مملكة البحرين ومعظمها قضايا جنائية وأن اتفاقية تبادل السجناء بين المملكة والبحرين قائمة حتى الآن بين الحكومتين .
وأضاف الدكتور عبدالله ال الشيخ: إن نقل السجين من مملكة البحرين إلى المملكة العربية السعودية لإكمال المحكومية يعتمد على موافقة السجين على قضاء مسجونيته واستكمال بقية محكوميته في المملكة العربية السعودية حيث تقوم السفارة بالتنسيق مع الحكومة البحرينية والسلطات السعودية بنقله وأن العقبة الوحيدة كما بينت مسبقاً هي فقط موافقة السجين على نقله من سجون مملكة البحرين إلى سجون المملكة العربية السعودية وتأتي تلك الاتفاقية لتحقيق أهداف نبيلة وإنسانية بحيث يتمكن السجناء من مواطني البلدين من قضاء ما تبقى من مدة محكوميتهم في بلدانهم وكذلك تمكين ذويهم من زيارتهم والالتقاء بهم وكذلك تجسد تميز العلاقات السعودية البحرينية وحرص حكومتنا الرشيدة على أبناء المملكة من السجناء في الخارج.
وأشار سفير خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين الى أن أغلبية القضايا التي تردنا في السفارة هي فقدان المحفظة والهوية وكذلك الاختلاف في أماكن السكن وبعض المشادات والمضاربات بالإضافة إلى بعض الأعمال التي ترى السلطات البحرينية أنها منافيه للآداب ومخالفة للنظام حيث هناك بعض الأعمال الجنائية الأخرى قد تكون قليلة جداً ولكن كل القضايا هي قضايا جنائية لا تمت إلى الإرهاب ولا تمت إلى حوادث القتل أو حوداث السطو المسلح.
وأكد السفير آل الشيخ اهتمام القيادة بالسجناء السعوديين في مملكة البحرين والسفارة السعودية حريصة على شؤون السجناء وتحرص على رعاية المواطنين السعوديين وتقديم كافة أنواع المساعدة لهم بدراسة ملاحظاتهم وشكواهم ومعالجتها والنظر في احوالهم داخل السجون ومتابعة كافة احتياجاتهم.

نوه بـ "إعلان الصخير" الصادر عن القمة الخليجية السابعة والثلاثين

مجلس الوزراء: مجلس أمناء لصندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4170591

واس – الرياض

وافق مجلس الوزراء على تعديل المادتين الخامسة والثالثة عشرة من تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، ليكون له مجلس أمناء برئاسة الوزير وعضوية وزير الدفاع أو من ينيبه - ووزير الحرس الوطني أو من ينيبه، ووزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، ووزير المالية، ووزير العمل والتنمية الاجتماعية، ويعين الرئيس بقرار منه أربعة أعضاء آخرين من المشهود لهم بالإسهام في المجال الخيري «وان ترسل الجهة التي يتبعها الشهيد أو المصاب أو الأسير أو المفقود معلومات كاملة عنه وعن أسرته إلى أمانة الصندوق لاتخاذ ما يلزم في شأنه .«

حماية البيئة

وجه مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في جلسته بعد ظهر امس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض، الجهات الحكومية المسؤولة عن المشروعات ذات العلاقة بالبيئة والجهات الحكومية المسؤولة عن ترخيص مشروعات ذات تأثير سلبي محتمل على البيئة بإنشاء وحدات حماية للبيئة من التلوث تلتزم من خلالها بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية التي تصدرها الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وتزويد الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بمعلومات عن الحالة البيئية للمنشآت داخل مرافقها بشكل مستمر، وتمكين مراقبي الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة من الدخول إلى المرافق للتفتيش ومراقبة مستويات التلوث والاطلاع على تطبيق النظام العام للبيئة وذلك وفقًا للنظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم «م / 34» وتاريخ 28 / 7 / 1422هـ.

شكر وتقدير

وفي بداية الجلسة أعرب خادم الحرمين الشريفين عن بالغ الشكر والتقدير لإخوانه أصحاب الجلالة والسمو في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين ودولة الكويت على ما لقيه - رعاه الله - والوفد المرافق خلال زياراته الرسمية من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى ما اتسمت به اللقاءات والمباحثات من تعزيز لعلاقات الأخوة في المجالات كافة بما يخدم المصالح المشتركة ويحقق تطلعات شعوب المجلس .

نتائج استقبالات

كما عبر الملك المفدى عن تقديره الكبير لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين ولحكومة وشعب البحرين على ما حظي به وقادة دول المجلس، وما بذل من جهود خلال انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في المنامة، مما كان له بالغ الأثر في إنجاح أعمالها، متمنياً لجلالته التوفيق والسداد ولمسيرة المجلس المزيد من التقدم والازدهار، بعد ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج استقباله لصاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان، واستقباله رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي في مقر إقامته بمملكة البحرين، وكذلك استقباله عضو المجلس الأعلى بدولة الإمارات حاكم الشارقة سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، ووزير خارجية بريطانيا بوريس جونسون .

إعلان الصخير

وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عادل الطريفي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء نوه بـ «إعلان الصخير «الصادر عن القمة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي وما أكد عليه

من أهمية مواصلة العمل في تنفيذ وتطبيق رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود التي أقرت في قمة الرياض 2015، لما تشكله من إطار متكامل ونهج حكيم للتعامل مع تلك المتغيرات على أساس المحافظة على المصالح العليا لدول المجلس ومنجزاتها ومكتسبات شعوبها، وتحقيق الهدف المنشود في التكامل والوحدة بين دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية .

شراكة إستراتيجية

كما رحب المجلس بما اشتمل عليه البيان الختامي الصادر عن الدورة وبالبيان المشترك الصادر عن اجتماع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس مع رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي، وما تضمنه من اتفاق على إطلاق الشراكة الإستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة لتعزيز علاقات أوثق في المجالات كافة .

جلسة استثنائية

إثر ذلك اطلع المجلس على جملة من التقارير حول مجريات الأحداث على الساحة الدولية، مجدداً تأكيد المملكة ضرورة عقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة تتولى بموجبها الجمعية العامة مسؤولية حماية الأمن والسلم في سوريا الذي ما زالت تهدده العمليات العسكرية التي يشنها النظام السوري وحلفاؤه ضد أبناء الشعب السوري، الذي يتعرض لعمليات قتل جماعي وتشريد وحصار وغير ذلك من الجرائم التي يجب التصدي لها وإيقافها .

اجتماع أوبك

واطلع المجلس على نتائج الاجتماع الوزاري للدول المنتجة للبترول الذي ضم دول الأوبك والدول الأخرى من خارجها، والذي عقد في العاصمة النمساوية فيينا، يوم السبت الماضي 10 ديسمبر، والذي يأتي استكمالاً لاجتماع منظمة أوبك يوم 30 نوفمبر، وأبدى المجلس ارتياحه لقرار تخفيض الإنتاج من الدول المنتجة خارج أوبك، للمساهمة في استقرار الأسواق لصالح الدول المنتجة والصناعة البترولية والاقتصاد العالمي بشكل عام. وأكد المجلس التزام المملكة التام بهذا الاتفاق، وتطلعها إلى أن تقوم كافة الدول الموقعة الأخرى بالالتزام به .

انتخاب المملكة

وبين د. الطريفي أن مجلس الوزراء تطرق إلى إعلان انتخاب المملكة لفترة رابعة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مؤكداً أن ذلك يجسد ما تبذله من جهود في ترسيخ العدل والمساواة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي ودورها الريادي في خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية وقضايا حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي، وتجسيد ثوابت المملكة وقيمها الإسلامية، ويبرز ثبات مواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم، وجهودها المتواصلة في إصدار الأنظمة والتشريعات الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع ونشر ثقافة حقوق الإنسان. وعبر مجلس الوزراء عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجيرات الإرهابية التي حدثت في جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية والجمهورية الصومالية، وما أسفرت عنه من سقوط عشرات القتلى والجرحى، مقدماً خالص التعازي لأسر الضحايا ولحكومات مصر وتركيا والصومال والتمنيات بالشفاء العاجل للمصابين، مؤكداً أن هذه الأعمال الإرهابية يرفضها الدين الإسلامي الحنيف والأديان الأخرى، وتتنافى مع القيم والمبادئ الإنسانية والأعراف والمواثيق الدولية، مشدداً في هذا الشأن على مواقف المملكة الثابتة ضد الإرهاب، وأهمية تضافر جهود المجتمع الدولي في التصدي له واجتثاث جذوره .

اتفاقية مقر

وأفاد د. الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها وانتهى المجلس الموافقة على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، في شأن مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والتوقيع عليه، ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية .

مذكرة تفاهم

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الموريتاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية في المجال الصحي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

طريق الحرير

قرر مجلس الوزراء بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (139 / 58) وتاريخ 30 / 14381 / هـ، الموافقة على مذكرة تفاهم في مجال تعزيز تنمية طريق الحرير المعلوماتي من أجل التوصيل المعلوماتي بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ولجنة الدولة للتنمية والإصلاح في جمهورية الصين الشعبية، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 9 / 4 / 1437هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك، كما وافق المجلس على تفويض وزير الاتصالات وتقنية المعلومات - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب البنغلاديشي في

شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ووزارة البريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية بنغلاديش الشعبية للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والتوقيع عليه، ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية، كما وافق المجلس على تفويض وزير العمل والتنمية الاجتماعية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الجزائري في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجالات العمل بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، والتوقيع عليه ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية .

لجنة مشتركة

قرر مجلس الوزراء بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم «156 / 63» وتاريخ 9 / 2 / 1438هـ، الموافقة على اتفاق في شأن تشكيل اللجنة المشتركة الرفيعة المستوى بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، الموقع في مدينة بكين بتاريخ 27 / 11 / 1437هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

صندوق الشهداء

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل المادة «الخامسة» والمادة «الثالثة عشرة» من تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم «366» وتاريخ 14 / 8 / 1436هـ بحيث تكونان بالنص الآتي : »المادة الخامسة: يكون للصندوق مجلس أمناء برئاسة الوزير وعضوية وزير الدفاع أو من ينيبه - ووزير الحرس الوطني أو من ينيبه، ووزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، ووزير المالية، ووزير العمل والتنمية الاجتماعية، ويعين الرئيس بقرار منه أربعة أعضاء آخرين - على الأقل - من المشهود لهم بالإسهام في المجال الخيري». «المادة الثالثة عشرة: ترسل الجهة التي يتبعها الشهيد أو المصاب أو الأسير أو المفقود معلومات كاملة عنه وعن أسرته إلى أمانة الصندوق لاتخاذ ما يلزم في شأنهم وفقاً لما ينص عليه التنظيم .«

فروع بنوك

وافق مجلس الوزراء على الترخيص لـ «بنك طوكيو ميتسوبيشي» بفتح فرع له في المملكة، وتفويض وزير المالية بالبت في أي طلب لاحق بفتح فروع أخرى للبنك في المملكة، على أن يلتزم البنك في مزاولته الأعمال المصرفية بنظام مراقبة البنوك، ونظام الاستثمار الأجنبي، ونظام الشركات، والأنظمة واللوائح والتعليمات الأخرى المعمول بها في المملكة، وأن تنسق مؤسسة النقد العربي السعودي مع البنك في استكمال الإجراءات اللازمة لذلك .

تعيينات وترقيات

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة الهيئة العامة للترفيه، ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل الهيئة، لمدة ثلاث سنوات، وهم: الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي والمهندس فهد بن محمد الجبير وبندر بن محمد عسيري، وتعيين الآتي أسماؤهما عضوين في مجلس إدارة الهيئة، بصفتهما من المهتمين والمتخصصين ومن ذوي الخبرة في المجالات ذات العلاقة بعمل الهيئة، لمدة ثلاث سنوات وهما محمد بن عبداللطيف جميل وموسى بن عمران العمران، كما وافق المجلس على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، تضمن ترقية فهد بن عبدالله بن محمد المسيند على وظيفة (مستشار اقتصادي) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية، وترقية المهندس عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد السند على وظيفة (مهندس مستشار مدني (بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحرس الوطني، وترقية غنام بن عبدالله بن عبدالعزيز آل معدي على وظيفة (مستشار لشؤون الحقوق) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة الرياض .

تقارير سنوية

واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها التقارير السنوية لكل من: وزارة الإسكان، والهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة العامة للاستثمار عن عام مالي سابق، وأحيط المجلس علماً بما جاء فيها، ووجه حيالها بما رآه.

اليوم تهنئ

تهنئ «اليوم»، الأعضاء المعينين في مجلس إدارة الهيئة العامة للترفيه لمدة ثلاث سنوات ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل الهيئة، وهم :الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، والمهندس فهد بن محمد الجبير، وبندر بن محمد عسيري، كما تهنئ عضوي المجلس بصفتهما من المهتمين والمتخصصين ومن ذوي الخبرة في المجالات ذات العلاقة بعمل الهيئة وهما: محمد بن عبداللطيف جميل وموسى بن عمران العمران .

كما تهنئ «اليوم» فهد بن عبدالله بن محمد المسيند بالترقية على وظيفة »مستشار اقتصادي» بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة المالية، والمهندس عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد السند، بترقيته على وظيفة «مهندس مستشار مدني» بالمرتبة الرابعة

عشرة في وزارة الحرس الوطني، وغنام بن عبدالله بن عبدالعزيز آل معدي بترقيته على وظيفة «مستشار لشؤون الحقوق» بالمرتبة الرابعة عشرة في إمارة منطقة الرياض.

أعرف حقك

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554541

نايف آل زاحم

ترى كم مرة انتهكت حقوق امرأة في مجتمعنا ولم نسمع لها شكوى؟ وكم مرة تعرضت حقوق الموظفين أو الطلاب في الجامعة، دون أن يلجؤوا إلى التقدم بشكوى للجهة المختصة؟

لا شك أن هناك الكثير من حالات انتهاك الحقوق أو الانتقاص منها والتي ظلت طي الكتمان، ولا يعرفون أن الأنظمة وفرت الحماية اللازمة لحقوقهم من أي انتهاك أو انتقاص، وأن هناك هيئات وجهات كل مسؤوليتها هي حماية هذه الحقوق، فنظام العمل وفر كل ما يحفظ حقوق العامل، وهناك أنظمة لصيانة حقوق المرأة، وكذلك أنظمة حماية حقوق موظفي الدولة من أي اعتداء عليها، إلا أن جهل أصحاب هذه الحقوق بها يحول دون حصولهم عليها وربما يغري البعض بالانتقاص منها أو إهدارها بالكامل.

وهنا تتضح أهمية التوعية بحقوق كل فئات المجتمع والتعريف بالأنظمة التي تحميها وتصونها، فالدولة -رعاها الله- سنت الأنظمة واللوائح لحماية الحقوق العامة والخاصة، وأوجدت الآليات التنفيذية لذلك، لكنها لا يمكن بحال من الأحول أن تعرف كل مواطن أو مقيم بحقه ما لم يكن لديه الرغبة في هذه المعرفة لحقوقه، وتتضح مسؤولية كل منا في السعي لمعرفة حقوقه الإنسانية والوظيفية بما في ذلك حقوق المستهلك للسلع والمنتجات والخدمات، وأن نعرف الأنظمة الخاصة بهذه الحقوق وطرق المطالبة بها، إلا أن ثمة دورا يجب أن تتحمله مؤسسات المجتمع في نشر مثل هذه الثقافة الحقوقية.

السعودة الوهمية وتضخم البطالة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712664

حسين أبوراشد

التحوُّل في رؤية ٢٠٣٠، لن يحدث بين يوم وليلة، خاصَّةً بعد أن ظللنا لعقود تحت رحمة ارتفاع أسعار النفط، الذي خذلنا عند هبوط أسعاره في السنوات القليلة الأخيرة؛ لتظهر معه العديد من المخاطر التي أدَّت بدورها إلى تضخُّم البطالة، وتفاقم خطرها، فأدَّت إلى عجز اقتصادي واضح وملموس، ناهيك عن الأوضاع السياسيَّة التي تمرُّ بها المنطقة، عمومًا كان لابدَّ من رؤية للتحوُّل الاقتصاديّ، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساس ورئيس لاقتصادنا، وكان يقتضي حدوث ذلك ضمن خطط التنمية؛ لكنَّه لم يحدث إلاَّ متأخِّرًا. ولنعد الآن إلى الرؤية، التي وضعت ضمن أهم أهدافها الإستراتيجيَّة السيطرة على نسبة البطالة المتنامية في المجتمع، وذلك بخفض معدل البطالة إلى ٧٪، وقد أكَّد سمو الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد أنَّ الخطط التي تتبناها رؤية السعودية٢٠٣٠ ستوفِّر التهيئة للعامل، أو الموظف السعودي الدخول إلى

سوق العمل، حيث تشير الإحصائيَّات إلى أنَّ الشباب دون سن ٣٠ يشكِّلون ما نسبته ٧٦٪ من المجتمع السعودي، الذي يوصف بأنَّه مجتمع الشباب، كما يمثِّل الإنفاق الحكومي المحرك الأساس للاقتصاد الوطني، والناتج المحلي؛ فالمشروعات الحكوميَّة هي المحرك الحقيقي للقطاع الخاص السعودي، وفي هذا الإطار كذلك أكَّد ولي ولي العهد بأنَّ الحكومة تخطط لبناء شراكات مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى الشركات التي ستنشأ بناءً على الرؤية التي ستكون ملكيتها حكوميَّة بنسبة عالية، حيث سيكون لكلِّ الخطط دور واضح في توفير فرص العمل، ناهيك عن تشجيع الاستثمار الاجنبيّ، وإزالة جميع المعوّقات، وفي الجانب الآخر، جانب رأس المال البشري، والاستثمار فيه ستضع الرؤية خطَّة للتدريب وتأهيل السعوديين للمنافسة في سوق العمل، بل وربط احتياجات التعليم باحتياجات السوق، وهذا الجانب المهم، أمَّا الجانب الآخر، والذي لا يقلُّ أهميَّةً، فهو ما يواجه سوق العمل في الوقت الراهن من تعثُّر غالبية الخطط، وتهرُّب القطاع الخاص من توظيف السعوديين، وتراجع معدلات التوظيف، وقد يكون البعض محقًّا في ذلك، ولأسباب عدَّة، منها -على سبيل المثال- التأخُّر في سداد المستحقَّات، كذلك توقُّف المشروعات الحكوميَّة، وهي المحرّك للاقتصاد السعوديّ، أيضًا فرض عمالة سعوديَّة على القطاع الخاص غير مؤهَّلة، أو مدربة، أضف إلى ذلك البيروقراطيَّة في المعاملات والإجراءات، وعدم منح التسهيلات المطلوبة، وتفشي ظاهرة السعودة الوهميَّة، وغير ذلك.

لذا يجب إعطاء الأولويَّة في المناقصات الحكوميَّة للمنشآت الملتزمة بالسعودة؟ كذلك أين التطبيق الصريح لبرنامج حماية الأجور؟ ثم أين القرار ١٢٠ لدعم فرص توظيف النساء، بعد أن ارتفعت بطالتهن إلى ٣٣٪؟ لماذا لم يتم الالتزام بقرار قصر التوظيف في بعض الوظائف على السعوديين في العديد من المهن المكتبيَّة والمحاسبيَّة؟ أين تطوير المناهج التي نادى بها الجميع لمواكبة سوق العمل؟

إنَّه لمن الضروري جدًّا التنبُّه إلى مثل تلك الأمور وغيرها، في سبيل الوصول إلى تحوُّل حقيقي، وتحقيق رؤية طموحة ينشدها الجميع.

أكد أن المملكة ومصر قائدتان للأمة

البرلمان العربي: "جاستا" يهدد العلاقات الدولية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514426

»عكاظ» (القاهرة(
أكد رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي أن قانون «جاستا» يمثل خطرًا ليس على العالم العربي فحسب بل على دول العالم كافة، ويهدد العلاقات الدولية، لافتاً إلى أن البرلمان العربي سيضع تصورا كاملا للتعامل مع هذا القانون من النواحي السياسية والقضائية والقانونية، عبر عدة محاور منها ما يتعلق بدور البرلمان العربي وما يتعلق بدور الجامعة العربية.وبين أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية متينة ووثيقة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، مشددا على أن البرلمان العربي ينظر للدولتين بوصفهما قائدتين للعالم العربي. وقال في بيان نشر بالقاهرة أمس (الإثنين) إن البرلمان العربي سوف يسعى لكل ما فيه توحيد ولم شمل الأمة العربية، معربا عن خشيته من حالة التفتت التي تهدد بعض الدول العربية في الوقت الراهن، وأكد تضامن البرلمان العربي مع مصر في معركتها ضد الإرهاب بصوره كافة، مشددا على أن استهداف دور العبادة وقتل الأبرياء أعمال إرهابية تخالف تعاليم الأديان السماوية كافة.
وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أكد ضرورة توحيد الجهود والطاقات من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، لافتا الانتباه إلى أن البرلمان العربي بصدد تفعيل لجنة فلسطين داخل البرلمان ليتم من خلالها توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع البرلمانات الموازية في إفريقيا وأوروبا وآسيا ودول أمريكا اللاتينية بشأن القضية الفلسطينية.

حقوق الإنسان بعد هزيمة الثورات العربيّة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Hazem-Saghieh/19044505

حازم صاغية

لم تكن مرّةً حقوق الإنسان مصانة في هذه الرقعة من العالم. لم تكن مرّةً أمراً محترماً، أو جدّيّاً. لكنّها لم تكن مرّةً مداسة ومنتهكة كما حالها اليوم. ولم يكن مرّةً دوسها وانتهاكها منتشرين على رقعة في ضخامة الرقعة التي ينتشران عليها حاليّاً.
ذاك أنّ الشعوب العربيّة التي طلبت الحرّيّة هُزمت، وبهزيمتها هُزمت الحرّيّة نفسها بوصفها حقّ الحقوق الإنسانيّة وقاعدتها والمدخل إليها. وكلّ شيء يوحي الآن أنّ ميلاً ثأريّاً يستجمع نفسه لينقضّ بالقمع على الشعوب والحرّيّات والحقوق. حتّى البلدان التي لم تشهد ثورات، ولم تلفحها بالتالي ثورات مضادّة، أصيبت بالعدوى من البلدان التي تنتقم فيها الثورات المضادّة من الثورات.

فأقفاص الاتّهام العابرة للحدود الوطنيّة لم تتّسع من قبل لهذا العدد الكبير من المشبوهين. صحافيّون كتبوا آراء مخالفة، وشبّان وشابّات عبّروا عن مواقف مغايرة على وسائل التواصل الاجتماعيّ، أو دافعوا عن الحرّيّات، أكانت سياسيّة أو دينيّة أو جنسيّة، أو ناهضوا العنصريّة، أو طالبوا بمساواة الجنسين، أو عارضوا التحريض على العمالة الأجنبيّة...، هؤلاء تُكشّر في وجوههم أنياب كثيرة لسلطات كثيرة. فإذا تعبت السلطة السياسيّة، هبّت السلطات الدينيّة. وإذا تراخت الأخيرة، حضرت سلطة القوميّة ومناهضة »التطبيع» أو تخوين منظّمات حقوق الإنسان لحصولها على تمويل أجنبيّ ... سلطات كثيرة تعاملنا كأنّنا مصابون بالجذام. سلطة تقتل وسلطة تسجن وسلطة تبتزّ وتشهّر.

وفي مواجهة المتّهمين هؤلاء تُستحضر أسلحة ثقيلة: الوطن والدين والعائلة والشعب والسيادة، والزعيم ورجل الدين، فضلاً عن الأخلاق والشرف والكرامة ونفسيّة الأمّة بوصفها المنظومة الرفيعة التي تقابل منظومة وضيعة من الانحراف والشذوذ والعمالة والخيانة والفردانيّة وعبادة الشيطان...

ومع ظاهرة اللجوء المليونيّة لبؤساء وضحايا، يتعزّز عند العنصريّين وأشباههم ذاك الميل، الوسخ والعريق في الآن نفسه، إلى مساواة البشر بالأرقام، إن لم يكن بالحشرات. كما تشتدّ الرغبات والمساعي إلى هندسات اجتماعيّة تفرز «المفيد «عن «غير المفيد» بشراً وحجراً.

وهذا إنّما يتصاحب مع تحوّلين بارزين في عالمنا المعاصر: ذاك أنّ صعود الشعبويّات القوميّة كسر ويكسر «الإنسان الكونيّ» لمصلحة «الإنسان القوميّ» أو «العرقيّ» أو »الدينيّ». وبهذا الكسر تنكسر الحقوق الجامعة لمصلحة الجزئيّات والخصوصيّات التي يقتصر اشتغالها على نطاق جغرافيّ - ثقافيّ بعينه.

أمّا من الناحية الأخرى، ومع انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتّحدة، فيُرجّح أن يتقلّص الضغط على حكّام مستبدّين في «العالم الثالث»، بحيث يسرح هؤلاء الأخيرون ويمرحون على هواهم بوصفهم الممثّلين الحصريّين والمطلقين لسيادة وطنيّة لا تُمارَس إلاّ معساً لشعوبهم ومواطنيهم.

يرقى ذلك كلّه إلى ارتداد عن الإلزام النظريّ بـ «حقوق الإنسان» كما ظهر بعد الحرب العالميّة الثانية، ليكتسب شيئاً من الفعاليّة مع عهد جيمي كارتر أواخر السبعينات. فاليوم، حتّى تريزا ماي، رئيسة الحكومة البريطانيّة التي ربّما كانت «ألطف» الصفّ الجديد من قادة زمننا، ترى أنّ المواطنة الكونيّة مواطنة في لا مكان. وبالتدريج تتحوّل نظريّة كنظريّة ماي بديلاً مزدهراً عن السعي الذي ساد قبلاً، لا سيّما في كنف الاتّحاد الأوروبيّ، إلى التوفيق بين الانتماءين الوطنيّ والكونيّ. أمّا الاتّحاد نفسه، بوصفه رابطة طوعيّة عابرة للحدود القوميّة، فيغدو مهدّداً بالتصدّع.

فكأنّنا مدفوعون دفعاً إلى المجادلة التي جادلتها أوروبا في القرن السابع عشر، بلسان الإنكليزيّ جون لوك: ذاك أنّ للبشر «حقوقاً طبيعيّة»، وحتّى في حالة الطبيعة يكون الأفراد كائنات أخلاقيّة، لكنّهم إذ يغادرون تلك الحالة لا يتنازلون إلاّ عن سلطات محدودة للحكومة التي ينشئونها. فإذا تنازلوا أكثر، عُدّ الأمر إخلالاً بـ «الحقوق الطبيعيّة» للرعايا.

ونحن اليوم، وعلى مساحة طويلة عريضة، مدعوون إلى أن نتنازل أكثر فأكثر فأكثر...

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م

http://www.alriyadh.com/1554597

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م

http://www.al-madina.com/node/712696